

## المحاضرة الأولى

### الواقع السكاني العام في الجزائر:

تذهب الروايات الفرنسية التي جاءت على لسان العديد من قادتها العسكريين والمفكرين بشأن واقع الجزائريين على القول بأنّ هذا الواقع شهد تطورا نحو الإيجاب، وهذا ما نلمسه من تصريح "لوروي دو بوليو": "يعود الأمن البالغ الذي تتمتع به تونس حاليا إلى عدم إحساس الأهالي بإلحاق الضرر بعاداتهم وحقوقهم، ويتميز نظام الحماية بمرونة أكبر وحظي بقبول الجميع". إنّه إذا أمعنا النظر في هذه المقولة سنلاحظ بأنّ الاستعمار يعترف ضمنا باعتماده وسيلة من أهم الوسائل المعتمد اتجاه المستعمرات وهي إلحاق الضرر بعادات وحقوق بعضها، وأكثر مستعمرة فرنسية تعرضت لذلك كانت الجزائر. فقد لجأ الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال في إطار تثبيت سياسة الاستيطان إلى توزيع الأراضي الخصبة على المستوطنين وتطبيق قانون الغابات، فكانت مثل هذه الإجراءات من عوامل التصدع الاجتماعي في الجزائر، وكانت نتائجه وخيمة على المجتمع الجزائري.

وكان تفكيك التوازن التقليدي سريعا ولم يعوض بتوازن آخر خاصة بعد إلغاء الإدارة الاستعمارية البلديات المختلطة سنة 1911، وكنيجة للصدمة التي أحدثها الاستعمار تلاشت الكثير من المؤسسات الاجتماعية وكذا الألقاب الأرستقراطية مثل القاضي (cadis) والتاجر، ولم تعد إلى الظهور إلا ابتداء من سنة 1900، فقد أصبح قاضي السلام الفرنسي قاضيا للقانون العام في المسائل الإسلامية، وتحولت محكمة القاضي إلى محكمة استثنائية تنحصر مهامها في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث. مع العلم أن المتنازعين إذا كانوا زاوارة من أية منطقة من بلاد زاوارة فقاضي السلام الفرنسي هو المؤهل للفصل في نزاعهم. ويدخل هذا الإجراء دائما في إطار التمييز الذي اراد الاستعمار تكريسه بين ساكنة الجزائر. كان القضاء كما هو واضح من بين أهم المؤسسات التي وجه الاستعمار له ضرباته مستهدفا بذلك المقومات الشخصية للمجتمع.

عمد الاستعمار الفرنسي ولنفس الأهداف إلى فرنسة المجتمع الجزائري والقضاء على اللغة والتاريخ<sup>1</sup>، وبهذا فالواضح أنّ الاستعمار الفرنسي لم تكن له أهداف إنسانية أو حضارية – عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين الفرنسيين أمثال شارل روبير أجيرون، الذي أورد مايلي: "الواجب الاساسي لفرنسا الاستعمارية هو التمدين (civilisation) وهذا يعني التطوير المادي لظروف المسلمين والتحضر وتطوير المستوى التعليمي العام، وتطوير العقيدة الإسلامية لتصبح فلسفة تسامح".

<sup>1</sup>- وهذا ما سعى إلى تحقيقه الكيان الصهيوني اليوم – كمثال- فلسطين والمناطق المحتلة راجع ، رحيم محياوي: الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة برج باجي المختار، عنابة، الجزائر 2006، ص 14.

وما يثير الانتباه في هذه المقولة العبارة الأخيرة التي يبدو من خلالها أنّ أجيرون يريد الترويج لفكرة عنصرية من خلال تعبيره على أنّ العقيدة الإسلامية فلسفة لا تنشر التسامح، وفي رأيه كان واجب فرنسا تطوير هذه العقيدة لترقى إلى مستوى فلسفه التسامح - على حد تعبيره- ويبدو أنّ أجيرون نسي أو تناسى ما ارتكبه الكنيسة في أوروبا والعالم الجديد ثمّ في الجزائر، والغريب أنّ الكاتب كثيرا ما انتقد سياسة الكاردينال لافيغري في تعامله مع مجاعات الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

لقد أدى المساس بالبنية الاجتماعية للجزائر إلى تحول في طريقة عيشه خاصة بعد تراجع الزراعة التقليدية ( الحبوب) واستبدالها بالزراعة الحديثة (الكروم والتبغ)، وهذا بعد دخول الجزائر سوق المنافسة الخارجية، وقد ظهر بذلك تحول في طبيعة العلاقة بين ساكنة المدينة وساكنة الريف، وتمّ بذلك القضاء على وسائل العيش التقليدية، وظهرت الفوارق الاجتماعية وتلاشت الكثير من العادات التي تكرر العلاقات العائلية، وأصبحت البرجوازية التقليدية (الحضرية) التي كانت تتفاخر بروحها الإسلامية وبأسلوب حياتها الراقية وعدائها للثقافة الفرنسية فئة اجتماعية هامشية عوضتها فئة جديدة تتكون من رجال أعمال ومصدرين لمنتجات زراعية، وسماسرة وتجار غلال وتبغ بالجملة إضافة إلى المثقفين (اساتذة، معلمون، قضاة شرعيون، محامون، مترجمون)، وكانت هذه الفئة بمثابة فئة شبه برجوازية.

بدأ انهيار العائلات الكبرى في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870 وقد تسارع هذا الانهيار بشكل ملحوظ بعد 1870، حين أصبحت متهمة ومحرومة من الحكم، وغير قادرة على النهوض مرة أخرى. ولم يبق من هذه الطبقة سوى بعض عائلات المرابطين وبعض الرموز في الجنوب. وقد حاولت هذه العائلات ولمدة طويلة إنقاذ مكانتها غير أنها كانت تعاني من كراهية المستوطنين، واكتفى البعض منها بالحصول على وظائف حكومية، وشكل هؤلاء فئة عرفت بأعوان الإدارة الذين قال فيهم الدكتور ابو القاسم سعدالله أنّ الإدارة كانت تستخدمهم لقضاء مصالحها ثمّ تلفظهم كما تلفظ النواة...، ووجدت هذه الطبقة نفسها طيلة فترة التواجد الاستعماري منبوذة من جهتين، من جهة الأوروبيين الذين لا يميزونها عن باقي الأهالي مهما قدمت من خدمات ويستغلونها، ومن جهة الجزائريين الذين اعتبروها خائنة موالية للاحتلال الكافر.

كان من بين هذه العائلات - حسبما يذكره مينييه (Meynier) - عائلة سي هني (Si Henni) وعائلة بوطيبة (Boutaiba) من الظهرة، وعائلة بن كريتلي (Ben Khritly) من مستغانم، وعائلة بن لطرش (Ben latrouche) من Clinchant، وبرجوازيو قسنطينة ومنهم عائلات بن الموفق وبن الشيخ، والفقون وبن شيكو وبن قانة من الزيبان وبوضياف من المسيلة وبن الشريف من الجلفة ولخضر من الاربعاء، وبن دميريد وبن خلفات من تلمسان. وقد استغلت هذه العائلات نفوذها كأعوان لفرنسا وألقابها كمرابطين وثرواتهم لأجل توسيع ممتلكاتها، كما استفاد هؤلاء من الأراضي مثلما استفاد منها المستوطنون، مستغلين نفوذهم لانتزاع ممتلكات، مع العلم أنّ الفلاح الجزائري المسلم كان يفضل بيع أرضه بأبخس الأثمان الجزائريين، بدل بيعها بأسعار مرتفعة للمستوطنين، وقد استفادت واغتنت بعض الأسر في الجنوب مثل عائلة بن شنوف وبن قانة مقابل تعاونها مع سلطات الاحتلال. في حين صمد أثرياء تلمسان في وجه استيلاء المستوطنين على أراضيهم

كان عدد من الجزائريين - حسب أجيرون- يحبون ويطلبون الوظائف في الحكومة لأنها كانت توفر لهم الوساطة لدى الشخصيات النافذة والمسؤولين، وكان هؤلاء الأخيرين يستغلون ذلك، وقد تكون الوظيفة التي يحظى بها الجزائري المسلم لدى إدارة الاحتلال عابرة لا يمكث فيها إلا قليلا، فمثلا سي محمد بن سيام خوجة مليانة في 1875 - والذي كان

سنه ما بين 25-30 سنة- أصبح مستشارا عاما (Conseiller Général) ثم نائبا في اللجنة المالية ثم رئيسا للمجموعة العربية، فالملاحظ أنّ المناصب التي أشرف عليها هذا الأخير تُظهر التراجع في المراتب لهذه الشخصية من فترة لأخرى مما يفسّر قصر مدّة التولي للمنصب، وفي الغالب كان ذلك تحت ضغط المستوطنين.

ومع أنّ الوظائف الإدارية كانت بالنسبة للبعض وسيلة للاحتماء والوقاية، فإنّها كانت بالنسبة للبعض الآخر تجلب الإهانة، فمثلا ابن السي عزيز - حفيد الشيخ الحداد- صار خوجة في البلدية المختلطة بالأوراس بعيدا عن مسقط رأسه، لأن وجوده في بلاده بزواوة لم يكن مرغوبا فيه، رغم أنّ أراضيه صودرت مثلما صودرت الكثير من الأراضي بعد مقاومة المقراني، ومثل هكذا معاملات كان يعاني منها الجزائري المسلم كثيرا، وقد قدمت بيار ماري (Piere Marie) شرحا في حوليات القضاء (Annales Juridiques) سنة 1955 تقول فيه: "إنّ التشريع السياسي الذي طبق على الأهالي لم ينظر إليهم على أساس أنهم مسلمون، ولكن على أنهم أهالي (Indigènes)". وقد يُفهم من ذلك أنّ إدارة الاحتلال لم يكن يهمها الدّين بقدر ما كان يهمها إهانة الإنسان كإنسان، حيث أرادت إذلاله وقهره من أجل تسهيل عملية استغلاله والاستيلاء على ممتلكاته، فكانت بذلك الحرب النفسية إحدى أهم الوسائل التي اعتمدها، إلى جانب التقتيل والتجويع والتجهيل، ولكن الصواب أنّ إدارة الاحتلال كانت تركز على محاربة الدّين باعتباره أحد أهم مقومات المجتمع، والسياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال ركّزت على ضرب الأحوال الشخصية ومحاربة هذه المقومات، وهو ما تؤكد عبارة الان مسعودي (Alain Messaoudi) و دومينيك أفون (Dominique Avon) في كتاب (De L'Atlas à L'Orient Musulman) الذي جاء فيه: "إنّه من الخيانة للرسالة الحضارية الفرنسية ومن الجهل السياسي ترك الشعوب في التخلف والجهل والخرافة في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر حركة إصلاح تهب من المشرق..".

وتعتبر المرحلة الممتدة من 1870 إلى 1890 الركيزة التي تأسست عليها المستعمرة في الريف، ففي هذه المرحلة وقع تحولان أساسيان (التفكير الجماعي والقضاء على الأرستوقراطية نهائيا) ، والمعلوم طبعا أنّ الريف الجزائري إستعصى على الاحتلال بسبب استمرار المقاومة، هذه المقاومة التي كان وراءها في الغالب رجال الطرق الصوفية، وهذا ما أكده الفرنسيون أنفسهم أمثال أجيرون الذي اعتبر أنّ كل مقاومة أو عصيان - على حد قوله - يظهر في الجزائر، كان ينسب للطرق الصوفية، مستشهدا في ذلك بمقولة هانوتو المتخصص في الدراسات الاجتماعية للجزائر- وبالأخص منطقة زواوة- الذي قال: "لم يعد مسموحا لنا أن نخطئ في طبيعة التقدم الذي أحرزته الطريقة الرحمانية في منطقة زواوة، وكان من أسباب هذا التقدم انتعاش الشعور بالتححرر من السيطرة الأجنبية"، وهو يقصد بذلك الجهاد.

فبعض الطرق الصوفية وبالنظر لأهميتها العددية ولموقعها الجغرافي كالرحمانية كانت تظهر بمظهر جمعيات قوية واتحادات سياسية مثل السنوسية والتيجانية، وكانت بعض الطرق تظهر أكثر زهدا مثل العيساوية والدرقاوية . وقد تعاملت إدارة الاحتلال مع الطرق الصوفية معاملة خاصة، حيث حاربت التي كانت تدعو إلى المقاومة وتقودها كالرحمانية، في حين عملت على احتواء الطرق التي كانت حليفة لها، وساندها في مشاريعها، مع العلم أنّ الجزائريين بقوا دوما ذوي حساسية ضد كل ما يمس بالإسلام.

استهدف الاحتلال ضرب المقدسات، كما كان يرمي من وراء ذلك القضاء على الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري، ففي مدينة الجزائر سنة 1830 كانت تتواجد 166 عمارة مخصصة للعبادة منها 13 مسجدا جامعا و109 مسجد صغيرا إضافة إلى الزوايا، وكل هذه المؤسسات كانت تبرز أهمية هذه الأملاك واثرها على الصعيد الاجتماعي، وبعد شهرين من معاهدة جويلية 1830 استولت إدارة الاحتلال على أملاك الأوقاف، وفي 01 مارس 1833 صدر قرار يأمر الملاكين

والحائزين والمجموعات الدينية بتسليم سندات الملكية إلى إدارة الأملاك العقارية في آجالا محددة، وخص الإجراء الأول مباشرة مصدر تمويل ذا الصبغة الدينية والثقافية والاجتماعية

وقد كتب دو توكفيل في احد تقاريره سنة 1847 بعد زيارته للجزائر: "لقد استولينا في كل مكان على الأموال - أموال المؤسسات الخيرية - التي غرضها سد حاجيات الناس والقيام على التعليم العام، وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالها السابقة، وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثنا الحلاقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف رجال الدين ورجال القانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن نعرفنا".

بقيت الوصاية الفرنسية والتضييق على المسلمين ومحاربة عقيدتهم في أخص خصوصيتها، بحيث عندما طبق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في 09 ديسمبر 1905 في فرنسا لم يطبق على الإسلام في الجزائر، ونفس الشيء بالنسبة لمرسوم 27 سبتمبر 1907 الذي نصّ على فصل الكنيسة عن الدولة، حيث لم يطبق على المساجد، بل وحولت المساجد إلى أملاك تابعة للدولة وأئمتها إلى مستخدمين في الإدارة، وكانت هذه الإدارة تتدخل حتى في الخطب التي تلقى في المساجد أيام الجمعة وفي المواسم الدينية، بحيث كانت تفرض على الإمام الموضوع وملي عليه العناصر التي تلقى في الخطبة (الجمعة والعيدين).

إنّ التضييق الذي مورس على المساجد والزوايا قد يكون سببا من أسباب عزوف بعض المرابطين عن أداء واجهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي يدخل فيه نكران السياسة الفرنسية الممارسة في حق مقدساتهم، وقد وصف الدكتور أبو القاسم سعدالله دور زعماء الجمعيات الدينية قائلا: "بدل أن يتولى زعماء الجمعيات الدينية الأخيرون القيادة الوطنية والسياسية [...] انغمسوا في المرابطة تاركين للفرنسيين يدا حرة في الجزائر، مساعدين لهم [...] عن وعي أو عن غير وعي بتسلطهم الخرافي على عقلية الفلاحين. فهذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دفعت الجزائريين إلى الهجرة من الريف نحو المدينة، ففي سنة 1876 كان عددهم في المدن يقارب 82976 بزيادة قدرت بـ 10 آلاف شخص، وارتفع العدد سنة 1936 إلى 959444، وعندما كانت نسبة الحضر تساوي 28% سنة 1876 ارتفعت هذه النسبة إلى 44.6% سنة 1936 .

ومعلوم أنّ الهجرة من الريف إلى المدينة ليست بالظاهرة الجديدة بالنسبة للجزائريين، فقد كانت منذ البدايات الأولى للاحتلال وسيلة عبروا من خلالها عن رفضهم لهذا الوجود. غير أنّ هذه الظاهرة - الهجرة - بلغت ذروتها خلال مطلع القرن الـ20 بسبب قانون التجنيد الإجباري، والهجرة كما هو معلوم -أيضا- لم تقتصر على الهجرة الداخلية، وإنما كانت كذلك نحو الخارج بأعداد هائلة ملفتة للأنظار، وكانت أولى مواطن الهجرة نحو المغرب الأقصى وتونس وسوريا وتركيا، وهي المناطق التي بقي فيها الجزائري على صلة بإخوانه، فقد حافظ أهل تلمسان مثلا على العلاقات مع المهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس وسوريا. ومما يُظهر تفاقم أسلوب الهجرة المطالبة بفتح أبواب الهجرة من قبل الجزائريين، ففي 19 من ديسمبر 1908 تظاهر أمام نيابة عمالة وهران 2000 متظاهرتمّ تسجيل 321 طلبا لجوازات السفر. وقد تفاقم الوضع بعد صدور مرسوم 28 فيفري 1911 حيث ظهرت الهجرة السرية، إذ كان يسجل في اليوم الواحد 130 مهاجرا .

يصف أجيرون الواقع السكاني من حيث التركيز بأنَّ أغلبية الجزائريين كانوا يقطنون الريف، ففي 1886 كان ساكنة المدن 6,9% وارتفع هذه النسبة إلى حدود 7,6% سنة 1906، لترتفع إلى 10,8% سنة 1931، وكان هؤلاء السكان يتجمعون حول المراكز الاستيطانية حيث توفر الشغل، وقد ارتفعت النسبة بعد الحرب العالمية الأولى - وهي فترة بداية الاحتكاك بين الأوروبيين والمسلمين وارتباط العلاقة بين المجتمعين - حيث كان ذلك بالنسبة للمسلمين بداية الانفتاح والتطلع نحو العالم المتقدم.

ولكن، لا شك أنَّ الجزائري الذي مورست في حقه سياسة التفجير والتجهيل لم يكن ممكنا له التطلع إلى العالم المتقدم خاصة وأنَّه - طيلة القرن 19 - كان لا يفكر سوى في البقاء حيا، ويسعى للبحث على لقمة العيش، وكنتيجة لمشاركته في الحرب العالمية الأولى فإنَّه احتك بجنود آخرين واطلع ولو نسبيا على ما وصلت إليه الشعوب، وأهم شيء تأثره بمساعمتها للحصول على الحقوق بما فيها حق العيش الكريم، وحق التحرر من سيطرة الاستعمار.

وقد بلغ الأمر ببعض الجزائريين إلى حد التفكير في عودة الخلافة، واعتقدوا بأنَّ تركيا قادرة على إيجاد الرجل المنقذ، وبقي هكذا دائما في انتظار الرجل المجدد المنقذ الذي سيحرر البلاد من شر الكافر. إنَّ هذا الشعور وهذه الأمانى نابعة من الإحساس باليأس والقهر، وقلة الحيلة التي دفعت بهم إلى تعليق الآمال في الرجل المنقذ. فالجزائري المسلم فقد كل شيء وصار يتشبث بأي بصيص أمل قد يعيد له ما استلب منه، وخاصة الأراضي التي انتزعت منه بالقوة.

إنَّ تطبيق القوانين الفرنسية على الأراضي تأتي مرفقة ببرامج لتشتيت القبائل، وهذه القبائل تتكون من مزيج عائلي - ينحدرون من جد واحد - على عكس القبائل المتكونة من جذور مختلفة ومتنوعة (fraction d'origine et de statut social differents)، وهي التي تجتمع في نسيج اجتماعي تفرضه الروابط مع المجموعة المهيمنة.

استمرت إدارة الاحتلال في تطبيق سياسة نزع الملكية، وقد وضَّح قانون وارنييه (warnier) <sup>2</sup> (1873 عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين، وأعطى ذلك انطبعا بأنَّ تغييرا في السياسة الفرنسية قد يحدث. والواقع أنَّه لا الإدارة ولا المستوطنين كانوا مستعدين لتقديم أي تنازل لصالح الجزائريين، على العكس من ذلك فإنَّ جشع هؤلاء وطمعهم بقي يهدد أراضي الجزائريين، حيث بلغت المساحة التي استولى عليه الاستعمار حسبما جاء في كتاب (L'Algerie revelée) لجلبير مينييه عشية الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ما يقارب 2 مليون هكتار، ويشير الكاتب ملمحا إلى آثار هذه السياسة قائلا: "وإذا كانت هذه العملية قد طورت الزراعة الرأسمالية، فإنَّها لم تضمن نجاح الاستعمار الديموقراطي (colonisation démocratique).

كانت لهذه السياسة - نزع الملكية - آثار وخيمة على الجزائر المسلمة حيث صار لا يجد حتى المرعى لماشيته القليلة، لذلك عندما يقدم فصل الصيف تموت معظم حيواناته<sup>3</sup>، ومما زاد الأوضاع سوءاً تراجع حقوق استغلال المساحات بما فيها الغابات، وهذا بمقتضى قانون الغابات الذي ضيق أكثر على الجزائريين، وكان ذلك سببا آخر في

<sup>2</sup> - طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران في 1848، ثم عين مقرا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، عرف بدفاعه على سياسة الاستيطان، ارتبط اسمه بقانون 1873 المعروف بقانون "فارني"، أنظر صالح عباد: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 76.

تدهور مستوى معيشتهم. تفاديا للمشاكل لجأت الإدارة إلى تأجير أراضي الدومان من أجل استغلالها في الرعي. غير أنّ المستوطنين كانوا لا يقبلون بمثل هذه الإجراءات خاصة المستوطنين الصغار منهم ، على اعتبار أنّ مداخلم قليلة، وحسب مينييه (G. Meynier) فإنّ الفلاح الميسور في منطقة معسكر صاحب 17 هكتارا يؤجر الأرض لخماس، ونفس الفلاح نادرا ما يحصل على مداخيل سنوية تويد عن 400 فرنكا.

وكان عدد المزارعين الأوروبيين في تزايد مستمر، فقد وصل عددهم مثلا سنة 1876 إلى 123304 في حين كان عددهم سنة 1875 ما يقارب 118852 بزيادة قدرت بـ 4452 شخصا، في حين بلغ عدد المزارعين المسلمين 2136425 ووصلت ممتلكاتهم إلى 17592669 هكتارا. وهذه الممتلكات أغلبها أرضا بورا جرداء وجبلية، منتوجها لا يسد حاجات السكان.

كما شهد عدد الأوروبيين ارتفاعا واضحا بفعل تشجيع إدارة الاحتلال للهجرة والاستيطان، وقد حاولت هذه الإدارة تشجيع هجرة الفرنسيين خاصة ليكون عددهم هو الأكبر بالمقارنة مع باقي الأوروبيين، هذا ما أوضحتها الإحصاءات، ففي 1886 وصل عدد الفرنسيين 219000 مقابل 211000 أجنبي، وفي 1896 بلغ عدد الفرنسيين 318000 منهم 5 آلاف مجنّس مقابل 212000 أوروبي، وفي 1901 بلغ عهد الفرنسيين 364000 منهم (72000 مجنسا) مقابل 189000 أوروبي. وكان ثلث عدد الفرنسيين سنة 1876 من مواليد الجزائر إلى جانب الأجانب مثل المالطيين والإيطاليين والإسبان، بالإضافة إلى اليهود الذين كان عددهم في تزايد حيث كان 47459 سنة 1891 وارتفع إلى 65000 سنة 1901. وبقي عدد الأجانب مرتفعا بالمقارنة مع عدد الفرنسيين إلى غاية صدور قانون 26 جوان 1889 الذي نص على تجنيس أبناء الأوروبيين بالجنسية الفرنسية.

وقد جاء في القانون الخاص بالتجنيس "التجنيس التلقائي للأجانب المولودين في الجزائر"، وبقيت إدارة الاحتلال رغم ذلك تتوجس خيفة من استمرار عدد الاجانب وكذا اليهود في ارتفاع، وهذا ما أوضحه الديموغرافي الفرنسي ويلر (weiler) بقوله: "هكذا شخصين من دم إسباني كانا يعيشان إلى جانب فرنسي واحد. ومن جانبه أشار أجيرون إلى أنّ عدد الأوروبيين إرتفع سنة 1872 إلى 282000 شخص وفي 1896 وصل إلى 578000 شخص وأخذ عدد المولودين في الجزائر يرتفع مقابل الأجانب. وهكذا ظهرت ملامح جيل جديد يبرز وسيدفع إلى نشوء الجزائر الحرّة. هذه الجزائر طبعا التي كان ينشدها المستوطنون وحتى اليهود منذ البداية، والتي توجت بإلغاء النظام العسكري سنة 1870 واستقلالية الميزانية سنة 1900م.

كان المستوطنون الأجانب - منهم الإسبان والإيطاليون والمالطيون- يمتنون مهنا متنوعة، كما حافظوا على حرفهم الأصلية، ففي وهران مثلا كان فيها سنة 1911 ما يربو عن 92 ألف إسبانيا مجنسا و93 ألفا غير مجنس، في حين كان عدد الفرنسيين فيها 95 ألف فرنسيا . وكان الإيطاليون يمارسون البناء خاصة في الشرق الجزائري، وبالأخص في مدينتي قسنطينة وعنابة، في حين كان المالطيون يهتمون بتربية المواشي وأصحاب دكاكين، وقد استجابوا المالطيون لدعوة الاستيطان فوجدوا أنفسهم في بلد يشبه بلدهم، ففي 1886 وصل عددهم إلى 15553 نسمة وُجّهوا نحو الشرق وخاصة مدينة عنابة

حسب المؤرخ B. Stora فإنّ صعوبة حصول هؤلاء – الإسبان والمالطيين والإيطاليين- على الأراضي جعل أغلبهم يتمركزون في المدن، خاصة المدن القريبة من مواطنهم الاصلية، فالإسبان في الغرب الجزائري وتحديدًا في مدينة وهران،

والمالطيون والإيطاليون في الشرق الجزائري، وخصوصا في مدنتي قسنطينة وعنابة. ولا شك أنّ احتكاك الجزائري هؤلاء المستوطنين سيؤثر في بعض عاداتهم، فقد ذكر أجيرون أنّ الرجال من المسلمين غيروا من هندامهم، فالبعض كان يرتدي جواربا طويلة "bas" وأخرى قصيرة والبعض الآخر يرتدي أحذية أوربية وأقمصة قطنية "tricot"، كما أشار إلى ما ذكره إسماعيل عربان من تأثير النساء اللاتي أصبحن يأخذن الحبوب إلى المطحنة بدل طحنها بأنفسهن - وإن كان ذلك نسبيا - حسب ظروف كل واحدة منهن، فيقع الاحتكاك، مع العلم أنّ المستوطنين كانوا من جنسيات متعددة، وأنّ عددهم كان في تزايد مستمر

من خلال الجدول يبدو أنّ عدد الفرنسيين قد شهد ارتفاعا ملحوظا بزيادة 26,126 وهو دليل على تشجيع الاستيطان وسعي إدارة الاحتلال إلى رفع عدد الفرنسيين في الجزائر، يتبعهم الإسبان ب 21,144 وكانوا أكثر الأوربيين منافسة للفرنسيين في توطين الجزائر، ويمكننا أن نرجع ذلك لأسباب متعددة منها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية. ويليها الألمان في الترتيب ب 7,408، ولا بد أن نشير هنا إلى تأثير الحرب البروسية الفرنسية وسعي إدارة الاحتلال إلى توفير مستوطنات للفرنسيين الفارين من الألزاس واللورين، أما الزيادة الملفتة للنظر فهي زيادة المسلمين المقدر ب 337,884، فالملاحظ أنّه رغم مختلف السياسات التي استهدفت تصفية الجزائريين، إلا أنّ الزيادة بقيت مرتفعة، ويمكننا تفسير ذلك بعدة أسباب أهمها الجانب الديني الذي يبعث على تشجيع النسل، والحضاري بكون إنسان هذه المنطقة ولود بطبعه منذ أقدم العصور، إضافة إلى عامل الاستعمار والخوف من ضياع النسل، حيث كان الجزائري يخشى على نسله جراء ما يراه من ممارسات كالإبادة والنفي والتهجير .

كان عدد الجزائريين سنة 1860 يقدر ب 2733000 نسمة ثم وصل 1891 إلى 3577000 نسمة، وبلغ تعدادهم سنة 1921 إلى 4923000 نسمة ، ويشير هنا أجيرون إلى أنّ عدد السكان بين 1886 و 1896 تراجع لأسباب اقتصادية، ومن 1911 إلى 1921 كان بسبب الحرب العالمية الأولى غير أنّ هذا التراجع في عدد السكان الجزائريين الذي يقابله الزيادة في عدد المستوطنين الفرنسيين لا يمكن أن يفسّر بالأسباب الاقتصادية فحسب - والتي منزع الملكية والقضاء على الطبقة الأرستوقراطية - وإنما يعود لأسباب أخرى ربما أهمها سياسة الأرض المحروقة والمجاعات والأوبئة بالإضافة إلى سياسة الإبادة الجماعية، وما نتج عنها من آثار كظاهرة الهجرة نحو الخارج. وحسب إحصاء سنة 1876 فإنّ عدد السكان قد بلغ 2816575 وقد ارتفع العدد فيما بين 1872 و 1876 ب 404229 نسمة منهم 66345 أوربي و 337884 مسلما، ومن بين 155735 أجنبي نجد 92510 إسبانيا أي أزيد من نصف العدد. وقد عرف عدد سكان الجزائر في النصف الأول من ق 20 ارتفاعا نسبيا حسبما أورده محمد العربي الزبيري

وإذا ما قارنا الإحصاءات بالأرقام والتي تشير إلى عدد سكان الجزائر سنتي 1872 - 1876 فإننا سنلاحظ بأنّ الزيادة كانت تسير بوتيرة جدّ متناقلة، دون أن نغفل بأنّ عدد الجزائريين كان دائما العدد الأكبر رغم السياسات المسلطة اتجاههم، وحسب ستورا فإنّ مدينة وهران هي الوحيدة التي يتساوى فيها الجزائريون مع باقي المستوطنين؟ وحسب الكاتبة جونيفياف (Geneviève dermejian) فإنّ سكان مدينة وهران يعيشون منطويين على أنفسهم حسب أصولهم حتى وإن كانوا في حي واحد، فالمغاربة يقطنون أحياء السود (Village nègre) في الجنوب أما الفرنسيين فيقطنون في الشمال، في حين اليهود في أحيائهم - وهي المناطق المرتفعة - التي تربط بين الجنوب والشمال، أما الإسبان والإيطاليين ففي المدن الإسبانية القديمة غرب المدينة، وكانت تتحكم في هذا التوزيع اللغة وطريقة العيش وجهل الآخر.

غير أن هذه الظاهرة السكانية التي تميزت بها مدينة وهران حسب الكاتبة "جونيفاف Geneviève" لم تكن موجودة قبل الاحتلال، بما معناه أن الاستعمار الفرنسي كرس لهذا الواقع، واران أن يكون النسيج السكاني بالجزائر متنافرا، خاصة ما تعلق بالجزائريين، وهذا ما سيؤدي إلى بقاء الصراع والنزاع القائم على العرق والجنس، وهو ما كانت إدارة الاحتلال تشجعه وتستثمر فيه. والجدول التالي الذي نشرته الكاتبة السالفة الذكر يبين توزيع السكان حسب الأصول بمدينة وهران.

والملاحظ كذلك أن عدد اليهود ارتفع من 6294 سنة 1891 إلى 11837 سنة 1906، ويبدو أن عدد اليهود بمدينة وهران كان قريبا من عدد الجزائريين ( المغاربة ) وهو أقل بكثير من مجموع عدد الفرنسيين والإسبان، في حين أشار محمد فريد خلال زيارته للجزائر سنة 1901 أن مدينة وهران تتميز بقلّة الأجنبي، ويعود ذلك حسب رأيه إلى حرارتها الشديدة صيفا وبرودتها القاسية شتاءً وقربها من الصحراء والحدود المراكشية، ولا يمكن التغاضي عن أثر مقاومة بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وأشار كذلك إلى تنامي هجرة أهالي مدينة الجزائر إلى وهران لاعتقادهم بأن الاستعمار لن يصل إلى هناك.

لذلك إذا ما قارنا بين ما ذكره "ستورا" وما ذكره "محمد فريد" وما اشارت إليه الكاتبة السابقة "جونيفاف" فيما يتعلق بعدد سكان مدينة وهران، فحسب "ستورا" أن عدد الجزائريين والأوربيين يتساوى في حين ذكر محمد فريد بأن مدينة وهران تتميز بقلّة الأجنبي وكثرة هجرة الأهالي إليها، في حين تشير "جونيفاف" من خلال إحصاءاتها إلى أن عدد الفرنسيين بما فيهم المتجنسين والإسبان يشكلون العدد الأكبر مقارنة بالجزائريين.

والحقيقة أنّ المسار الاستعماري بالجزائر يؤكد أنّ العوائق الطبيعية كالحرارة والبرودة لم تكن أبدا عائقا في وجه النشاط الاستعماري، وأكثر من ذلك فإنّ الكثير من الأدباء والفلاسفة أمثال (كارل ماركس، وغي دو موباسون) كان ما يثيرهم في الجزائر هو حرارتها. وقد نُصح ماركس بالذهاب للاستشفاء نحو الجزائر بلد الشمس اثناء مرضه. وربما نستطيع إرجاع تحاشي المستوطنين المكوث بوهران إلى مقاومة أولاد سيدي الشيخ ( الغرابة والشراقة) ومقامة الشيخ بوعمامة التي امتدت إلى 1904، وقد ذكرها كثير ممن زار الجزائر ومنهم غي دو مباسون سنة 1881 والشيخ محمد عبده سنة 1903.

كما شهدت مدينة الجزائر هي الاخرى تطورا في عدد السكان حيث بلغ العدد سنة 1876 61552 وفي 1886 بلغ العدد 77506، وفي 1891 صار 105227 وفي 1911 ارتفع إلى 162526 نسمة ليصل سنة 1921 إلى 195655 نسمة. في حين ذكر محمد فريد أنّ عدد سكان الجزائر عرف تناقصا حيث كان أواخر ق 18 يقارب 200 ألف نسمة وصار بعد مائة عام ونيف 150 ألف نسمة نصفهم مسلمون، وأربعة أخماس فرنسيين وإسبان ويهود. أما مدينة قسنطينة وهي أهم المدن فقد بلغ عدد سكانها الجزائريين 34700 نسمة سنة 1876 مقابل 17 ألف أوربي، وفي 1906 كان عدد المسلمين 28000 مقابل 26000 أوربي، مع العلم أنّ اليهود يشكلون نسبة 18% من مجموع سكان مدينة قسنطينة.

من خلال الأرقام السابقة نلاحظ بأنّ عدد الجزائريين قد انخفض مقابل ارتفاع عدد الأوربيين، ولا يمكننا تفسير ذلك إلى بالسياسة التي مورست في حق الجزائريين، وقد ارجع الجيلالي صاري هذه الاستنزافات الديموغرافية في القرن الـ 19 إلى جملة من الأسباب منها المجاعات مثل مجاعة 1866 و1867 و1868 وخسائر في أرواح جراء المقاومات، بالإضافة إلى الهجرة الجماعية ومثال ذلك قبيلة أولاد علي بسيدي بلعباس التي كان عدد سكانها 9544 نسمة أنتزعت



منهم أخصب الأراضي بغرض الاستيطان، لذلك فإنّ جزءاً من هذه القبيلة انتقل إلى المغرب، وهو شأن الكثير من القبائل. للإشارة أنّ قانون الأهالي شكّل دليلاً صارخاً على التعدي السافر اتجاه الجزائري في أبسط حقوقه، وهذا ما عبّر عنه جيل مونسيرون (Gilles Manceron).

وهذا التعدي على حقوق الإنسان يشكل تناقضاً كبيراً بين المبادئ والممارسات مما يضرب الجمهورية الفرنسية في العمق، وبذلك هل يمكن أن نفسرها بالغاية النبيلة وبالمهمة الحضارية؟ وقد بقي قانون الأهالي التعسفي يطبق على الجزائريين، وكانت الإدارة مسؤولة على ذلك إلى غاية 1928 حيث انتزعت منها هذه السلطة مثلما انتزعت لقاضي الصلح السلطة الأمنية سنة 1944، والملاحظ أنّ الأتيارات التي كانت تظهر معارضتها لهذا القانون مثل اليسار الفرنسي عندما تصل إلى الحكم لا تبذل أية جهود لتغييره، بحيث يبقى دائماً ساري المفعول، مما يؤكد لنا أنّ ما يناقش في البرلمان الفرنسي فيما يتعلق بشؤون الجزائريين بقي دائماً مجرد شعارات ترفع، وقد يرقى إلى مستوى الجبر على الورق دون أن تجد سبيلاً للتطبيق على أرض الواقع. مع العلم أنّ ما كان يلحق للطفل في المدارس في الطور المتوسط من شعارات تحمل في طياتها نبل الأخلاق والرقى الحضاري لفرنسا والتعامل الإنساني لها مع شعوب المستعمرات يتناقض تماماً - كما سبق القول - مع واقع السياسة الفرنسية، وأكبر دليل على ذلك قانون الأهالي.

لكن هل كانت فرنسا تلقن أطفالها المواد المتعلقة بقانون الأهالي؟ وهل كانت تصور لهم المجاعات والأوبئة التي كانت تصيب هؤلاء الأطفال الجزائريين؟ مما يدفع بالألم إلى أن تأكل فلذة كبدها؟ وهل لقنته بأنّ حرية تنقل الجزائري المسلم مقيدة، وبأنّه قبل سنة 1914 لم يكن مسموحاً لمسلم أن يتنقل في وطنه إلا برخصة؟ ولم يبلغ هذا القانون إلّا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، حيث دفع فيها الجزائري بالإضافة للضرائب المفروضة عليه ضريبة أخرى وهي ضريبة الدم.

لقد كان الجزائريون يشكون من قانون الأهالي البغيض منذ صدوره سنة 1871، هذا القانون الذي أخذ في التوسع خاصة بعد سنة 1881، وقد استنكره حتى العديد الفرنسيون في حدّ ذاتهم، واعتبروه لا يليق بالإنسان وغير قانوني، ومن هؤلاء السيد روني غاليسو (René Galissot) الذي قال فيه: "العنصرية الاستعمارية ترتدي رداء حب الوطن، والواقع أنّ هذه الوطنية هي حب السيطرة، وفي الجزائر منذ 1881 الاستغلال والظلم وانعدام العدالة كانت السمة التي ميزت القانون "قانون الأهالي".

لقد شرعت السلطات الفرنسية في تطبيق قانون الأهالي منذ 1871 وهو تاريخ مقاومة الشيخ الحداد والحاج المقراني، وظهر ذلك من خلال العقوبات التي تمّ فرضها على الجزائريين الذين ثاروا ضد الاستعمار والتي نصّت على ضريبة 100 فرنك عن كل بندقية تحجز، ومصادرة 5 ملايين هكتار من أراضي الثوار، وتأميم 2.5 ملايين من الأراضي وإصدار قانون المسؤولية الجماعية، مع منح صلاحيات واسعة لحكام البلديات لأجل مواجهة الطوارئ وغيرها من العقوبات التي تصل إلى حدّ السجن، وقد ذكر في هذا الشأن "فينيائي دوكتون" في "عرق البرنوس" أنّ السبب الأساسي لعقوبة السجن المسلطة على هؤلاء المساكين هو عجزهم عن دفع الجباية أو التأخر في أدائها، زنانات ووباء وموت بمجرد إشارة من القاييد أو المراقب المدني، وهذه الإجراءات العقابية لم تكن مرتبطة بالجزائر فقط، وإنما هي مطبقة على الجارتين تونس والمغرب الأقصى.

وقد انفردت الجزائر بقانون خاص وهو قانون الأهالي، وبقي مطبقاً بها دون أن يستثنى أي أحد مهما كان مستواه أو مكانته عند إدارة الاحتلال إلى غاية 1919 حيث صدر قانون حدد شرط خروج المسلم من قانون الأنديجينا بحصوله على المواطنة الفرنسية، وبالرغم من هذا الإغراء فإنّ الذين طالبوا بالمواطنة الفرنسية كانوا قلة قليلة جداً، ويشترط

طبعاً في الذين يطلبونها التخلي عن الأحوال الشخصية، وقد يكون صدور هذا القانون يرمي إلى سعي الاحتلال الفرنسي إلى احتواء النخبة الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا حينما لاحظ بعض الفرنسيين التغيير في فكر النخبة الجزائرية، إذ يقول ( M.Duclos ) مثلاً: " لقد طورت الحرب العالمية أفكار النخبة الجزائرية، وظهر بينها توجه مشؤوم نحو القومية العربية..".

كان شعور بعض الجزائريين نحو الاحتلال ممزوجاً بالإعجاب والكرهية، فأماً الإعجاب ففيما توصل إليه من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، أما الكراهية فنتيجة عن إحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، إذ لم يكن للجزائري حق العيش الكريم رغم ما يبذله من جهد، فالعمل بالنسبة للجزائري يبدأ حوالي الثالثة صباحاً ويمتد ساعات طويلة حتى الليل ليسد رمقه وعائلته، وكان الراتب الذي يدفع للأوربي في الجزائر أقل من الذي يدفع للفرنسي في فرنسا، فالمزارع الأوربي مثلاً يحصل على راتب يومي يقدر بين 3 و4,5 فرنك، أما العامل الجزائري المؤهل ( qualifies ) فيحصل على راتب أقل بكثير، وكان العامل في القبو ( caviste ) يحصل على ما بين 2 و2,25 فرنك، والعمال غير الخبراء المبتدئين يحصل الواحد منهم على 1 إلى 1,5 فرنك. أما النساء والأطفال ( الأطفال فكانوا يمنعون بقوة القانون من التشغيل إلى أنه في الجزائر كان هؤلاء الأبناء يشغلون كل أنواع المهنة ) فكانت أجرتهم تتراوح بين 0,50 و 0,70 فرنك، وكان من بين ما يشتغل فيه هؤلاء جمع أغصان الكروم، مع العلم أن الراتب الذي يدفع للعامل في أفقر ولاية فرنسية سنة 1911 كان يصل إلى " 3 و 5 فرنك فرنسي يوميا

وكانت الأشغال الخاصة بإنجاز الطرقات تتم على عاتق الجزائري بأجرة جد متدنية، تحسب له مثلما تحسب للحيوان، فمثلاً أشغال إنجاز طريق جلفة - بوسعادة اشتغل عليه 3700 يوم من العمال و1800 يوم بالحيوانات، وهذا حسب ما جاء في تقرير " مختصر الأشغال " résumée des travaux " لسنة 1889. وكان الحماله مطالبون في فترة الحصاد بجرّ العربات من الفجر إلى الغروب، ومع حلول الليل الكثير منهم ينامون في مكان بسبب بعد أكواخهم، وكان طعامهم عبارة عن قليل من كسرة الشعير

كما كانت القروض التي تسلم للجزائريين ضعيفة جداً متوسطها سنة 1913 لا يتعدى 23,5 فرنك للشخص، هذا بالمقارنة مع ما يمنح للكولون فهو 290 فرنكاً، وينسب مرتفعة جداً<sup>4</sup>، وكانت الفوائد التي يدفعها الجزائري مرتفعة جداً بالإضافة إلى ما يدفعه كمصاريف مثل مصاريف الترجمة من العربي إلى الفرنسي، لذلك فإنه ليس كل جزائري يستطيع الاستفادة من القروض البنكية.

عموماً فإنّ القروض بالنسبة للجزائريين غير متاحة وخاصة في البلديات كاملة الصلاحيات، وذلك لهيمنة الكولون عليها<sup>5</sup> رغم أنّ الكثير من المصاريف التي تعتمد في هذه البلديات وفي غيرها كان الجزائري يدفع الجزء الكبير منها - إن لم نقل بأنه يدفعها لوحده.

من القرارات التي مست النسيج الاجتماعي الجزائري كان قانون الحالة المدنية الذي طبق بين 1882 و1891، والذي استهدف إدماج الجزائريين بفرنسا ومسح الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، فالانتماء إلى القبيلة والقرية والوطن والاعتزاز بالانتماء للأجداد والاحتفاظ بالأنساب يدخل كله في الانتماء الحضاري للمجتمع<sup>6</sup>. وقد نظم الفرنسيون الحالة المدنية فقاموا سنة 1860 بوضع قاموس للأسماء الشائعة بالجزائر فسجلوا في البداية 1280 اسما سجلوها بالفرنسية، وقد جاءت محرفة نظرا لعدم وجود كثير من الحروف العربية في الفرنسية

وكان الجزائريون يتبعون الأسلوب الإسلامي في الاسم واللقب، الاسم الشخصي، ثم اسم الشهرة، بالنسبة للعائلة أو القبيلة أو البلدة أو المهنة أو الخلقة أو آل أو آث ، أو بني أو، أولاد وقد ذكر "أجيرون" في كتابه (المجتمع الجزائري في مخبر الكولونيالية)، أن المسلمين لم يكن لديهم اسم عائلي، فكان يقال مثلا، علي ابن محمد، ثم أحمد بن علي، ثم عمر بن أحمد، ومع حلول الجيل الثالث يختفي اسم الجد، إلاّ عند بعض العائلات التي تعيد اسم الجد لتخليده<sup>7</sup>. وقد حذر متصرفوا شؤون الأهالي من مرسوم 1875 واقترحوا الإبقاء على الأسماء مشيرين بما يلي: "لن يتدمر أحد من قبول اسم ثابت كان يحمله أبوه"

كانت فكرة الحالة المدنية تتعارض مع الحياء التقليدي والمتطرف للمجتمع الجزائري - حسب تعبير أجيرون- حيث كان هذا الحياء يمنعهم من تلفظ اسم الأم أو الزوجة ويعتبرون ذلك طبعا اعتداء على حرمتهم. وقد فُرض قانون إثبات الحالة المدنية في التراب المدني عبر مرسوم أوت 1854 بعد محاولات انطلقت في 1838، 1848، وقد نصت المادة 346 من مشروع العقوبات المطبق في الجزائر سنة 1846 على تسليط نفس العقوبات بفرنسا لعدم التصريح بالمواليد

وقد استمرت عملية إنشاء التسجيلات المدنية قرابة 10 سنوات منذ 1885 إلى 1894 وكانت أصعب مرحلة بين 1890-1893، وقد صرح في هذا الشأن جول كامبون (Jules Cambon) أمام المجلس الأعلى "لقد نجحنا في إتمام المهمة الشاقة في ظل شرعية تامة"<sup>8</sup>، وتسهيلا لتطبيق قانون الحالة المدنية والذي عبر عنه الجنرال فيدراب (Faid herbe) بقوله: "عدم إهمال أي شيء لتهيئة تطبيق التشريع الفرنسي"، وقد جعل الزواج إجباريا أمام القاضي، وألزم بإرسال نسخة عن كل عقد زواج، غير أنّ كل هذه الإجراءات لم تلق التسهيل من السكان، وبقيت الحالة المدنية المطبقة بليوننة دون أهمية في التصريحات الرسمية

صدر في سنة 1882 قانون يجبر الجزائريين على قبول الحالة المدنية وفقا للطريقة الفرنسية، وقد استغرقت عملية تسجيل سكان التل والساحل عشر سنوات بين 1885 و 1894 وأضيفت لمخالفات قانون الأهالي (Code de l'indigénat) مقاومة الحالة المدنية، وعدم تسجيل الاسم العائلي للأسرة، وقد بين الإحصاء أن الجزائريين الذين شملتهم الحالة المدنية تجاوز 3 ملايين/ن وأشار اجيرون إلى تسجيل ما يقارب 3069268 مواطن في البلديات الحضرية، وكلف ذلك الخزينة 1034000 فرنك وقد قام "ألبير غريفي" (كحاكم عام) باجبار المسلمين على اتخاذ اسم العائلة الذي أعطى لهم تطبيق 1873 وتوسيعه على كل عائلة المالك للأرض

إنّ تطبيق قانون الألقاب لسنة 1882 جعل من التسجيل في الحالة المدنية أمراً إجبارياً، وذلك لأجل تحديد تاريخ الميلاد، حتى بالنسبة للذين لا يملكون سجلاً مدنياً (Statut civil)، وذلك من أجل التخلص من ظاهرة الشك في تاريخ الميلاد، ثم تعميم أسلوب (Formule) -ولد حوالى- (né présumé en)

وبالرغم من أن قانون 27 جوان 1888 يفرض عقوبات عن عدم احترام الاسم العائلي والتأخر في التصريح عن الحالة المدنية، فإنّ الإدارة لم تنجح في تحقيق أهدافها، ولم تتمكن حتى من دفع السكان إلى الإعلان عن عقود الزواج والطلاق، وكانوا يصرحون بها بانتظام في السنوات الأولى فقط من انطلاق العملية وربما كان التأخر في التصحيح أو عدم التصريح عن الحالة المدنية هروباً من دفع الضرائب (ضريبة الدمغة) أو من التجنيد الإجباري، أو أنه وسيلة من وسائل الرفض الاستعماري، وهو ما يعبر به عن مقاطعة إدارة الاحتلال، لذلك لوحظ بقاء استعمال الألقاب الأصلية في المعاملات اليومية، واستعمال الألقاب الجديدة في الاستعمالات الإدارية، وكانت الألقاب الأصلية تسجل بحروف عربية على ظهر بطاقة الهوية وهذا لتسهيل تذكر الألقاب الأصلية.

وكانت الألقاب من جهة أخرى تسند بأسلوب وقح يوحي إلى العنصرية التي اتسم بها موظفوا الإدارة وسلطات الاحتلال حتى أن بعض الألقاب ارتبطت بالحيوانات وكانت طلبات تصحيح الاسم محدوداً، قدر به 288 ما بين 1885-1894 بسبب جهل الأهالي، إضافة إلى الصعوبات التي تواجههم، خاصة التكاليف المنجزة عن اللجوء إلى القضاء.<sup>9</sup>

بقي سكان الجنوب وريف الأطلس الجنوبي لم يشملهم التسجيل، وقد عبر (كميل ساباتي) عن الهدف الفرنسي من الحالة المدنية بقوله: "إنه يجرد الجزائريين من هويتهم ويحضرهم للاندماج" فكان هذا الإجراء أحد نوايا الاستعمار الفرنسي الخفية المراد تحقيقها من وراء قانون الحالة المدنية. وفي سبيل تحقيق المراد وفي حالة رفض رب الأسرة اختيار الاسم العائلي، أو كان أمياً لا يعرف الاختبار، فرض عليه ضابط الحالة المدنية اسماً عائلياً، غالباً ما يكون مشيناً يخجل الإنسان من سماعه فمنها أسماء حيوانات ونباتات، وأوصاف مخلة بالأخلاق والحياء

لقد نص قانون 23 مارس 1882 على وضع ألقاب وكنيات للأشخاص والعائلات (Les noms Patronymique) وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاحتلال 2145423 جزائري ألقاباً عائلية، وأخضع القانون الأشخاص الذين منحت لهم ألقاباً لعملية التصريح بالمواليد والوفيات وتسجيل عقود الزواج والطلاق، وتوسعت العملية في 1894 بحيث شملت كل الأقاليم المدنية وانتقلت إلى الأقاليم العسكرية. وقد صرح (جول كامبون) أمام المجلس الأعلى أنّ العملية انتهت بنجاح، وأنها كلفت الدولة مليون فرنك دون أن يذكر قيمة الضرائب الجديدة التي فرضت على الجزائريين نتيجة المخالفات وذلك منذ صدور قانون الأهالي في 26 جوان 1881 والذي تضمن جملة من الإجراءات العقابية ضد المسلمين.

كان نواب الكولون يدافعون بشراسة على مصالح هؤلاء في الجزائر، وقد تفنن هؤلاء النواب في إخضاع الجزائري (الأهلي) وخدمة المستوطن الأوربي بالإجراءات والقوانين التي تزيد من امتيازاته، وكذلك بعد التجرد من كل صفات الإنسانية وقد بلغت درجة تهديد ممتلكات الأهالي إلى استعمال مختلف الوسائل التي تتنافى مع أبسط قواعد التحضر، ومن بينها المساس بالبنية الاجتماعية للجزائري في أدق خصوصيتها، ومن أمثلة ذلك ما قام به "المجلس الأعلى" في جلسته في ديسمبر 1879 والتي تناول فيها دراسة مشروع "الحالة المدنية للأهالي" وكان أهم عرض فيها تقرير البرلماني "الفوندراري" (Alphaudéry) والذي جاء فيه "... إنّ الملكية العامة التي يحتفظ بها الأهالي تعدّ من الموانع الأساسية التي تقف في وجه تطور الاحتلال، وإنّ مشروعنا الخاص بتحضير الأهالي لن يكون فعالاً إلا بعد التجزئة النهائية للأراضي الخاضعة للملكية

الجماعية، وكان قانون 1873 يهدف إلى استخراج عقود الملكية، ذلك لأنه من الضروري أن يكون المالك (صاحب الأرض) معنيا، وعند الأهالي الاسم العائلي غير موجود، وإذا وجد فهو نادر، لذلك لم يكن الأهالي قادرا على إثبات تاريخ ميلاده، ولم يكن قادرا حتى على ذكر سنه بدقة

لقد كان ضمان الملكية يستوجب مصاحبة قانون "فارنيي" (warnier) 1873، تعيين ألقاب لعائلات الأهالي، ذلك أنّ بطاقة التعريف لوحدها غير كافية، فمن الضروري وضع سجلات للحالة المدنية، وكان الجدال داخل المجلس الأعلى حول صاحب الحق في تعيين الاسم العائلي للعم أو الابن الأكبر، وكان الاسم يعطي للشخص جزافا، حيث ينظر للشخص مثلا ثم يوضع له اسما دون مراعاة بقية أفراد العائلة<sup>10</sup>، وبذلك نجد أنّ أخوين وعم لا يسكنون في نفس القرية تعطي لهم أسماء مختلفة، وقد يفرض الحفيد اسمه على العم، وأكثر من ذلك قد يفرض الابن اسمه على الأب، كما قد يجد الشخص نفسه حاملا لثلاث أسماء عائلية بسبب ملكيته لأراضي في مناطق مختلفة، وبهذا فإنّ الحالة المدنية تمكن من التعرف على كل ما يجري وسط الأهالي".

من بين أهم ما اعتمده إدارة الاحتلال لضرب النسيج الاجتماعي الجزائري انتهجت سياسة التفرقة بين ساكنة الجزائر خاصة ما سمي بالبربر (الآمازيغ) والعرب. فقد سعت إدارة الاحتلال منذ البداية في إطار سياستها الاستعماري فرق تسد جعل ما سمي (بالعرق المكتشف) أي البربر (الآمازيغ) حليفا مستقبليا، وقد أفصح بذلك النقيب "كارتني" سنة 1848 بقوله "إن منطقة زاوارة ظلت بمعزل عن أي اتصال مباشر معنا... وينبغي أن تتحول في بضع سنين إلى أحسن مساعد لنا في تحقيق مشاريعنا، وإلى أجدى معين لإنجاح أعمالنا". وفي هذا الاتجاه حاول الاستعمار الفرنسي إبراز الهوية البربرية واعتبارها الأساس في الجزائر مع اعتبار الهوية العربية دخيلة وغازية، ومن هنا وجه السياسة التعليمية إلى منطقة زاوارة وحدها، بل وإلى مناطق محددة منها خاصة منها تيزي وزو، ذراع الميزان، دلس، آث ايراثن (فور نابليون)

اهتم الاستعمار بدراسة منطقة زاوارة من جميع جوانبها (أنسابها، عاداتها، تقاليدها، تكوينها الاجتماعي) وقد شهدت فترة 1860-1870 ميلاد ما أسماه الأوروبيون "الأسطورة البربرية" (Mirage ou Mythe Kabyles) ومن بين الذين اهتموا بدراسة منطقة زاوارة "هانوتو" الذي قام بدراسة النسيج الاجتماعي لمنطقة زاوارة بما فيها اللهجات البربرية، وقد أرسل إلى باريس أعماله التي تناولت قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وقد اهتم كذلك بقبائل الشاوية في قسنطينة، واللهجة الميزابية وكذا لهجات الريف المغربي

كان تركيز إدارة الاحتلال كبيرا على دراسة اللهجات البربرية (الآمازيغية)، وقد ظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها "دي سلان" إلى البروفيسور "فليشر" في 23 جانفي 1857 جاء فيها "لقد انصب اهتمامي وبأمر من المارشال "راندون" خلال الأربع سنوات الماضية (منذ 1853) في القيام بأبحاث حول لغة البربر والجغرافيا القديمة لموريطانيا، وعندما أنهى الجزء الرابع من ترجمة "تاريخ البربر" لابن خلدون" ستجدون بعض الملاحظات حول البربر، لغتهم وأديهم. أما زميلي في المكتب السياسي النقيب "هانوتو" فهو يشتغل في الموضوع نفسه، وقد أرسل إلى باريس ما قام به من أعمال حول قواعد اللهجة البربرية مرفقة بملاحظات حول لهجات وكتابات الطوارق، وكنا ننوي القيام بفحص دقيق للشاوية في منطقة قسنطينة، واللهجة الميزابية ولهجات الريف المغربي، لكننا توصلنا إلى قناعة تامة أن كل هذه الألسن (Idiomes) خاصة الشلحية قريبة من بعضها البعض، بل هي ليست إلا أغصان لجذع لغوي كبير واحد، إنّ النظام القواعدي هو نفسه في هذه الألسن، والفوارق اللفظية ليست مهمة"

قامت إدارة الاحتلال في 10 جويلية 1857 تحت حكم "راندون" باستكمال غزو منطقة زاوارة بالموازاة مع نشر أفكار التفرقة مثل فكرة الديمقراطية البربرية، وفي 1858 تم تأسيس نظام إداري وقضائي أطلق عليه اسم " التنظيم البربري" وكل هذا في إطار تطبيق سياسة التفرقة والتمييز والتشكيك في الهوية خاصة وأن إدارة الاحتلال اقتنعت بوجود حقد يفصل بين العنصرين (البربر والعرب) وهو ما ينبغي دعمه والعمل على الدفع به لمزيد من التناحر والتنافر حتى تستفيد فرنسا منه وهذا ما يجسد فعلا سياسة "فرق تسد" التي مازالت تعتمد حاليا فهي نفسها السياسة التي تطبقها الامبريالية العالمية والتي تجلت مظاهرها فيما يحدث بالعالم بدءا بفلسطين، العراق، سوريا، ليبيا والقائمة مفتوحة، وكل هذا تحت مسميات مختلفة، منها المصطلح الأخير "الفوضى الخلاقة".

والملاحظ هنا حسب أجيرون في كتابه "المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولونيالية" انه اجريت عدة محاولات لتطبيق النظام العشائري في منطقة زاوارة الشرقية (مقاطعة قسنطينة) لكنها لم تحدث ودائما في اطار تطبيقها لسياسة التفرقة داخل المجتمع الجزائري -فرق تسد- لجات ادارة الاحتلال ابتداءً من 1898 الى تكوين ممثلين في لجنة الميزانية من منطقة زاوارة، وكان الشعار الذي رفع هو "حتى لا يعود الشعبان على الاتصال الواحد بالآخر"، غير أن هذه السياسة فشلت كغيرها. والفرنسة لم تتمكن من افتكاك سوى بعض الافراد قبل الهجرة الواسعة لعمال زاوارة الى فرنسا<sup>11</sup>. وقد كان سكان منطقة زاوارة عموما مشبعين بالروح الوطنية، مما جعلهم أكثر تماسكا وثباتا، وساعدهم في ذلك الطرق الصوفية، وهذا ما أكده "مالك حداد" عندما عبر عن الهوية الخاصة بالمجتمع الجزائري، حيث قال: "اللغة الفرنسية هي المنفى الذي أعيشه والواقع أن ما يفصلني عن الجزائر ليست الجبال ولا المحيطات بل اللغة الفرنسية

كان تجنيس اليهود بمقتضى قانون "كريميو" 1870، من بين المظاهر التي ميزت النسيج السكاني الجزائري. وإن قبول اليهود بالجنسية الفرنسية في الربع الاخير من القرن 19 دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وعن عدم انتمائهم للمجتمع الجزائري.

وقد أثار تجنيس اليهود مشاعر المسلمين، وكانت سببا في الكثير من المقاومات التي ستشهدها الجزائر اواخر القرن 19 بما فيها مقاومة الحاج المقراني، كما أثار كذلك غضب عدد كبير من الاجانب باختلاف انتمائهم، وقد أعلن هؤلاء حرب الأجناس، أو ما عرف بحرب الجنس اللاتيني ضد الفرنسيين على الورق وقد ردد الكثير من المستوطنين الذين عارضوا تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية عبارة "ماذا قدم هؤلاء لفرنسا لكي ينالوا شرف تجنيسهم" والحقيقة طبعا التي تجاهلها هؤلاء هي أن اليهود قدموا خدمة عظيمة لفرنسا، فقد أتاحوا لها فرصة احتلال الجزائر سنة 1830 (قضية الديون)، ثم قدموا لها سنة 1914 ولحلفائها خدمة اخرى بتدعيمها في الانتصار على دول الحلف، وهي نفس الخدمة التي ستقدم للحلفاء سنة 1939 وكان مصير اليهود بعد الحرب العالمية II (1939-1945) وخيما، حيث انتقمت منهم حكومة "فيشي" ولم يجد يهود الجزائر حليفا سوى مسلمي الجزائر للاحتماء بهم في محنتهم. غير أن هؤلاء سرعان ما تنكروا للجميل وتعاونوا مع ادارة الاحتلال كعادتهم في ارتكاب المجازر في حق الجزائريين (الاهالي) ومنها مجازر 8 ماي 1945.

استمرت معارضة تجنيس اليهود بالجزائر من قبل المستوطنين، وقد عبروا عن رفضهم وغضبهم الذي تطور فيما بعد الى حملة ضدهم، وصفت بحملة معاداة السامية وقد بدأت في تلمسان سنة 1881، وقد امتدت 3 أيام وفي 1884 ظهرت في الجزائر ثم قسنطينة سنة 1895. مع العلم أن أزمة (معاداة السامية) عرفت منعرجا واضحا ابتداءً من 1895 عندما قام بلجيكي متجنس هو "بول بيدان" (Paul Bidaine) بحمله صحيفة ضد احد أصدقاءه القدامى وهو "مردوشي شالوم" « Mardochee Chaloum » وقد تجاوب المستوطنون مع هذه الحملة. وفي الجزائر اشتدت المظاهرات المعادية

لليهود واتسعت في شوارع وهران ومستغانم في ماي 1897 تزعمها طلبة الحقوق في قسنطينة طالب رئيس البلدية (Emile Maire) Morinaud بطرد الموظفين اليهود.

وحسب "أجيرون" فإنّ ادعاء معادة السامية كان دائما موجودا وقويا وسط المستوطنين وخاصة الاسبان منهم. وهذا ما يدفعنا الى القول بأنّ هذه الموجة التي عرفتها الجزائر في اواخر القرن 19 وبالتحديد سنوات 1895، 1896، 1897، 1898- والتي عرفت بأزمة معادة السامية- مرّدها تخوف المستوطنين من تنامي هيمنة اليهود الى التخوف على مصالحهم من هذه الفئة التي أصبحت منافسا شرسا لهم في الجزائر، وقد ظهر ذلك في هتافاتهم "الجزائر جزائرية" «Algérie algérienne»، ومطالبتهم بالغاء "قانون كريميو" الذي قوى شوكة اليهود، وكانت هذه الازمة عاملا من عوامل صدور قانون 29 ديسمبر 1900 الذي منح الشخصية المدنية والميزانية الخاصة للجزائر.

## 1- تعامل إدارة الإحتلال مع الجزائري (الأهلي).

كانت الإدارة إحدى أهم الركائز التي إعتد عليها الإحتلال لتمكين لمشروعه الإستعماري من خلال ممارسة سياسة ترمي إلى الضغط المستمر على الجزائري المسلم متخذة في ذلك كل الوسائل الممكنة، هيئات، قوانين وترشيعات وغيرها. وكانت الإدارة لا تولي أي إهتمام للجزائري المسلم إلا إذا تعلق الأمر بفرض ضرائب، ذلك طبعا لأنهم لم يكونوا يحكمون بالقانون، وحياتهم تسير وفقا لما يخطط للمداخيل والمصاريف والذي يوزع المهام، ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة، "وقد كان القمع الإداري والقضائي متمما للآلة العسكرية، ولهيمنة المستوطن. فالشرطة في المدن والحراس والشواش في الأرياف، وكذلك القواد والباشاغات يأترون بأوامر غلاة المستوطنين الذين كانت لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والعزل، فكثيرا ما نحد فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب حماره، أو أوجد يأكل الخبز والتبن في الغابة أو أن أخبارا أفادت بأنه ذبح خروفا أو ديكاً دون رخصة خاصة

وكان الجزائري المسلم يصور الأعوان من العرب (الأداريين) وأسلوب معاملتهم لهم بالتالي "لقد إنتزعوا منا الجلد والعظم والآن هم يكسرون العظم للوصول إلى ما بداخله (مخ العظم)". "لقد غابت الحقيقة والعدالة في هذا الزمن البشع" "الأخ محرض ضد أخيه": «le frère était dressé contre son frère».

وكانت المكاتب العربية إحدى أهم المؤسسات التي إعتمدت عليها الإدارة لتسهيل مهامها، وذلك بالإعتماد على الصبايحية والمخزن، وعموما فإن الجزائر كان يحكمها 1500 إلى 2000 رجل إضافة إلى 600 حتى 700 قايد وبعد إلغاء النظام العسكري، وفيما بين 1879- 1881 عبر القادة التقليديون (chefs) عن فقدان أملهم، وهذا ما صرح به "بول بورد"، عند زيارته للجزائر.

وهكذا كانت تتعامل إدارة الإحتلال مع المسلم الذي كانت رؤوسه تزيّن أبواب المدن، والعمليات التي قادها جيش إفريقيا (L'armée d'Afrique) مسجلة في سجل ملئ بالفضائح، مثل المحارق والإعدامات العشوائية، والإعتداء على الشرف وتشويه الأعضاء، وغيرها من التجاوزات التي بقي الجزائري المسلم يعاني منها دون أن يوجد أي قانون يحميه، وكل ذلك يحدث في ظل صمت المؤسسات الحكومية بدءاً من رئاسة الحكومة العامة في الجزائر إنتهاءً إلى مؤسسة البرلمان، وأكثر من ذلك فإنّ هذه المؤسسات تزيد من تشجيع هذه السياسة من خلال التشريع لها وتأسيس لها بقوانين تدعمها وتعطيها الشرعية، وقد عبر المؤرخ بوديكور عن التجاوزات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بقوله: "إنّ جنودنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة (بلاد زواوة) فقد قطعوا 18.000 شجرة، وحرقوا المنازل، وقتلوا

النساء والأطفال والشيوخ [...] ولكي يحصل جنودنا على حلي النساء عمدوا إلى قطع شحمة الأذن وتركها حية على تلك الحالة البشعة".

غير أنّ هذا الحديث مردود على صاحبه لأنه لا يعقل أن يكون الجندي مصاب بالخجل من جهة، ويكون في نفس الوقت قد إقترف ما إقترف من قتل ثم تمثيل، والمخزي هو أن يمثل بالمرأة أو الفتاة وهي حية ناهيك عن التجاوزات التي حدثت مع المرأة الجزائرية، والتي كانت تفضل قطع جسدها كاملا بدلا عن أمور قام بها الفرنسيون تدل على الهمجية والحيوانية التي تغذيها روح الإنتقام والإحتقار وغير ذلك.

وقد أكدت كثير من تصريحات القادة العسكريين هذه الحقيقة وذلك أمام البرلمان، منها ما قاله وزير الحرب (Etienne Maurice Gerard): "لابد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا". كما صرح بوجود أمام البرلمان قائلا: "أينما وجدت المياه المتدفقة والأراضي الخصبة إنزلو فيها المستوطنين ولا يهتمكم أمر أصحابها". أما سانت أرنو فقد صرح قائلا: "إننا لا نطلق النار إلا قليلا لأننا نحرق الدواوير وجميع القرى والملاجئ"<sup>12</sup>، ويؤكد ذلك بيجو أيضا من خلال تصريحه: "من أراد أن يكون ظالما عليه أن يكون قويا، وقد كتب علينا أن نكون ظالمين في إفريقيا-الجزائر- لكيلا نكون مظلومين في فرنسا"، وعلى هذا فإنّ الهيمنة الإستعمارية الفرنسية قد وجدت جذورها في إستعمالها القوة، وهي تسير بلغة الحديد فقط.

ورغم ذلك فإنّ الجزائري المسلم بقي مقاوما لسياسة فرنسا، محافظا على شخصيته، وقد أشار ماك ميهون بقوله: "لقد تمّ التراجع عن شراء عقيدتهم بالحيز الذي نعطيه لهم" وقال أيضا: "لا يمكن تمسيح المسلم وقد عبر فرنسوا كامبون (F. Cambon) على هذه المقاومة والصمود قائلا عليها: "الأكيد أنهم يبقوننا يقضين لا ننام".

إعتمدت إدارة الإحتلال على بعض الجزائريين (أعوان) خاصة عندما أرادت أن تعيد إلى الظهور الطبقة البورجوازية التي حاربتها طيلة القرن 19، فقد عملت فرنسا على تبني فكرة إيجاد هذه الطبقة بعد سنة 1900 وبذلك تبرئة ساحتها من تحمل مسؤولية إختفاء الطبقة الوسطى عند الإحتلال. وسعت فرنسا إلى تكوين نخبة (élites) المسلمين الفرنسيين وكانت فكرة جوناك المتعلقة بإيجاد نخبة خاضعة لفرنسا هي نفسها الفكرة التي سعى إلى تجسيدها الإنجليز في مستعمراتها والتي أوضحها "ماكولي" في قوله: "يجب أن يكون هدفنا هو تكوين طبقة من الرجال الذين سيتولون مهمة ترجمة (أفكارنا)، طبقة مشكلة من هنود في الدم والجلدة، لكنهم إنجليز في الذوق وفي الرأي وفي العادات".

يقول ألكسي دونوكفيل عن جرائم الإستعمار: "التجربة لم تعلمنا فقط أين هو الطرح الطبيعي للمعركة، وإنما علمتنا أيضا كيف نفعها، وجعلتنا نكتشف قوة أعدائنا، وضعفهم ونفهم الوسائل التي تمكننا من الإنتصار عليهم لكي نظل أسياد الموقف، واليوم بإمكاننا أن نقول إن الحرب التي خضناها في إفريقيا باتت علما يعرف الجميع قوانينه [...] إنّ فضل الجنرالات علينا نحن الفرنسيين هو أنهم جعلوا من هذه الحرب علما متاحا للجميع مقولة "ألكسي دو توكفيل" تؤكد دائما سياسة الغالب والمغلوب، وتثبيت موقف البرلمان الفرنسي غير الآبه لما يحدث في الجزائر في حق الإنسان وأكثر من ذلك فهو يتعامل مع الجزائري منطلقا من نزعة عدائية إستغلالية إستعلائية.

إنّها نفس السياسة التي إنتهجها الإستعمار في كامل المستعمرات وقد ذكر فرانسيس جانسون (Francis Jeanson) في وصف الإستعمار قائلا "إن الإستعمار في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه، جريمة ضد الإنسانية والجرائم التي إقترفها في الجزائر صورة لحقيقة سياسته الإجرامية التي مست مستعمرات ما وراء البحار في "غواد لوب"، "المارثينيك"،



"كاليدونيا الجديدة"، "مدغشقر"، "سوريا"، "لبنان"، وغيرها هذه الجرائم التي لم نجد لها إدانة تماما في البرلمان الفرنسي، بل على العكس نجد في كثير من الأحيان التزكية والمباركة والتأييد إما عن طريق التشريعات أو التصريحات البرلمانية، وقد إستمر ذلك طيلة فترة التواجد الإستعماري فهذا جاك شيراك مثلا يصرح متجاهلا كل هذه الجرائم التي ساهم فيها قائلا: "إن فرنسا لم تعمل سوى الأعمال الجيدة في الجزائر".

استغل الجزائريون في منطقة الأوراس ظروف الحرب العالمية الأولى لتفجير مقاومة أخرى وذلك سنة 1916، وقد ذكر Ageron مايلي "إن الهدوء والوفاء الذي أظهره الجزائريون في 1914 فاجأ الإدارة، ولم تظهر الإنتفاضة إلا في منطقة الأوراس"، غير أننا لم نفهم ماذا يقصد Ageron بالوفاء، هل يقصد أن الجزائري كان متعاطفا مع فرنسا في حربها مع ألمانيا، وهذا ما تفنده الكثير من المصادر والمراجع، كما تفنده هذه المقاومة نفسها؟ أم أنه يقصد الوفاء الزائف الذي تظاهر به الجزائري بسبب التكثيف من الإجراءات الأمنية الصارمة التي إنطلقت حتى قبل إندلاع الحرب؟

أصبحت الجزائر بعد 1870 قطبا إقتصاديا وإجتماعيا مهما بالنسبة لفرنسا، وشكلت بذلك حلا لمشاكلها الداخلية وقد خصت الجزائر منذ هذا التاريخ بكم هائل من القوانين محاولة بذلك التمهيد لمرحلة جديدة في مسار تعاملها مع الجزائريين.

حاولت إدارة الإحتلال إستغلال الجزائري بكل الطرق، فبالرغم من إستيلائها على أراضيها وممتلكاته نجدها سنة 1902 تطرح للدراسة على مستوى الحكومة العامة مشروع تطبيق عقد "تورانس" (L'act torrens) ، وقد أكد الحاكم العام أنه "عقد تورانس" في تونس وجد أرضية سهلة ملائمة (terrain favorable)، وتم فيها التشريع للملكية بحرية دون أن يعترضها أي عائق، وللإستفادة من هذه التجربة في الجزائر من الضروري الأخذ بعين الإعتبار الظروف التي سيوضع فيها هذا القانون، ويشير الحاكم العام إلى احتمال فرض تسديد نفقات تطبيق هذا الإجراء على المسلمين

## 2- إجراءات العقاب والسجون:

ذكر "فرنسوا كمبون" (F. Cambon) في كتاب Carnet d'un colon ماييلي: "الأهالي معجبون بالعدالة التي تطالب بالشهود، ولا تشكو إلا من الضرائب التي يفرضها النظام المدني، والكثير من المعارضين (شيوخ) يرسل إلى المنفى (cayenne) لجريمة يقول أنه برئ منها، والواقع أنّ هذا الشيخ أو المفتي كان يزعم الإدارة لذلك كان لابد من التخلص منه". وهكذا كان الجزائري في كل الأحوال معرضا للعقاب من قبل الإدارة، فإذا ارتكب مخالفة بسيطة يغرم 15 فرنكا، أو يسجن خمسة أيام، وإذا كانت المخالفة خطيرة فإنه يحال مباشرة على "المحاكم الرادعة" أو "محاكم الجرائم"، وكان للإدارة الحق بأمر من الحاكم العام في إصدار الأحكام التي تكون إما الحجز أو الطرد أو السجن، وقد تحدثت جريدة المؤيد عن القانون والعدالة في الجزائر، فأشارت إلى محاكم القمع ووصفتها بمقامع العذاب أو كسر الشكيمة للمسلم الجزائري الذي تسوقه الضرورة إليها طالبا أو مطلوبا.

يذكر لويس رين ، أنّه في 10 ديسمبر 1872 امتثل 81 جزائريا من بني منصور بمنطقة زاوة بتهمة التمرد والمشاركة في ثورة 1871، وقد حكم عليهم جميعا بالنفي

في عام 1881 وسعت إدارة الاحتلال استخدام هذا الإجراء، ليشمل ليس فقط المجموعات السكانية التي حملت السلاح في وجهها، وإنما اتجاه كل ما يحدث على أرض تقع في نطاق مجموعة سكانية محددة، ألحق الضرر بمرافقها أو بالأشخاص أو ممتلكات رعاياها من الأوروبيين. وقد جاء في جريدة المنتخب في 23 جويلية 1882 مقال بعنوان "غير المسؤولين **les irresponsables** : مسألة الضمان المشترك ليست من شأن العباد، بل هو قانون ظلم وتعدي ولا يقبل العقل بأن الفرنسية يحدثون قوانينا مثل ما ذكر في القرن 19. قال البعض من أصحاب حرفتنا (الصحافة): لن يكون التوصل لمعرفة الحق إلا بهذا، فإن كان كذلك ، فلا يسعنا إلا الرجوع إلى زمان التعذيب الفارط".

وقد بلغ عدد الموقوفين – مثلا - ما بين 1875-1876، والذين طبق عليهم قانون العقاب الجماعي والمنصوص عليه في 17 جويلية 1874 تحديدا 42 شخصا موزعين بالشكل التالي:

7- في الجزائر وقد دفعوا غرامة 13,71762 فرنك

13- في وهران ودفعوا غرامة 50,06330 فرنك

22- في قسنطينة دفعوا غرامة 92,53772 فرنك

بمجموع 156,31864 فرنك.

وحسب التقرير الخاص بوضع الجزائر لسنوات 1875-1876 فإن عدد الجنح والإعتداءات والجرائم المرتكبة في المنطقة العسكرية من قبل المسلمين غير المجنسين بلغت 905 شخص سنة 1876، وقد وصلت فيه الغرامات المفروضة عليهم إلى 28,137 فرنك لترتفع بعدها إلى 397,984 فرنك،

عالجت مجالس قضاء الجزائر 75 قضية في الجزائر، 47 قضية في وهران و 71 في قسنطينة و 15 في عنابة، أي بمجموع 208 قضية منها 147 قضية خاصة بتهديد الأمن العام منها 21 جريمة خاصة بالممتلكات، وقد إتهم في هذه

القضايا 339 شخص منهم 304 رجل و35 امرأة ومن مجموع هؤلاء 239 (10/7) من الأهالي. ويلاحظ طبعا أن أكبر عدد من القضايا خاصة بالجزائريين بحيث 10/3 فقط من القضايا تنسب إلى الأوروبيين. ويمكننا إرجاع ذلك لعدة أسباب منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والفقر والبيؤس والحاجة تدفع الجزائري إلى ارتكاب المخالفات حتى يستفيد من الحكم عليه بالسجن، خاصة وأنه داخل السجن - على الأقل- كان يضمن لقمة عيشه وإن كانت أسوء مما يستهلكه الحيوان فضلا عن الإنسان.

وإذ لا يوجد وجه مقارنة بين فرنسا والجزائر فيما يخص أعداد الجرائم والمخالفات المعروضة على الهيئات القانونية، فإننا نلاحظ أن تلك الجرائم المعروضة بالجزائر المستعمرة في السنتين 1875-1876 وجدناها أكثر عددا بالمقارنة مع سنة 1874، وأغلبها - طبعا- كان من الجزائريين بمجموع 2478 سجين أي (10/7). وهو ما يعكس حرص ادارة الاحتلال على الرقابة المشددة وتثبيت الأمن في المستعمرة.

والملاحظ أن المساجين كانوا من الفئات إجتماعية مختلفة وكانت متنوعة كالسرقات المحترفة (vol qualifiés) والسرقات العادية والإعتداءات الجسدية، وقد بلغ عدد المساجين في هذه القضايا 1824 سجين أغلبهم من المسلمين،

أما بالنسبة لإحصاء المساجين فقد تم إحصاء عددهم حسب الجنس سنة 1875 حيث من خلال 208 قضية سجل 339 متهما منهم 304 رجل و35 امرأة، وقد شكل الأهالي المسلمين منهم ما نسبته 10/7 بعدد قدره 239 متهما منهم 38 قاصرا دون 21 سنة. إستفاد من بين هؤلاء 102 شخص من البراءة، في حين حكم على شابين في سن 16 فأرسلا إلى مركز إعادة التربية، و10 حكم عليهم بالإعدام و24 بالأشغال الشاقة المؤبدة و71 بالأشغال الشاقة، 48 (سجن إنفرادي réclusions) و82 عقوبات إصلاحية (peines correctionnelles).

وبالإضافة إلى ذلك تم إصدار الحكم في 154 متهم دون محاكمة في 54 قضية، انتهى فيها الحكم إلى 8 بالإعدام، و15 بالأشغال الشاقة المؤبدة و96 بالنفي في منطقة معزولة بعنابة، و28 بالأشغال الشاقة و6 بالإقامة الجبرية و10 إعادة التربية والمعروف أن الجزائريين المسلمين يصدر في حقهم الحكم دون أن يحاكموا - إنفرد بهذه الميزة المسلمون عن غيرهم- وقد سبق الإشارة إلى أنّ الحاكم العام يعطي كامل الصلاحيات للإدارة لإتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية لكن في حق المسلمين دون غيرهم.

وقد وجدت في عمالة الجزائر 3 مراكز أساسية للأشغال الشاقة colonie de force وإعادة التربية colonie pénitencière et correctionnelle و13 سجنا مدنيا في ولاية الجزائر. أما في عمالة وهران فيوجد سجن وهران، معسكر، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، وفي عمالة قسنطينة يوجد سجن لمباز (homme) maison centrale de lambése إضافة إلى سجون قسنطينة، عنابة، سكيكدة، سطيف وبجاية، - وهي سجون مدنية-.

بقي إلى غاية 1 جانفي 1876 في سجن الحراش ولمباز lambése 1850 سجين، وخلال السنة دخل 874 شخص وغادره 239، وقد وزع هؤلاء إلى 68 أطلق سراحهم، و38 محول، و62 فار، و71 ميت، وقد بقي في الإقامتين إلى غاية 31 ديسمبر 1885 سجين، وكان عدد السجينات في لزاريت établissement du l'azaret 234 بقي منهن 109 إلى 1 جانفي ودخل 125 وعدد الذين خرجوا منها 116، وقد وزعوا بالشكل التالي : الذين أطلق سراحهم 106 والمحولون 5 والفارون 1 والموتى 4، وبقي عند نهاية السنة 118 سجين. وكان عدد المساجين بالنسبة لسجن الحراش ولمباز 1885 سجين، وبالنسبة لسجن لزاريت lazaret 118 أما السجون المدنية فكان عدد 1811 بمجموع 3814 سجين موزعين

بالشكل التالي: فرنسيون ومسلمون 1647، أجنب 238 بالنسبة سجنى الحراش و lambése من مجموع 1885، أما فى سجن لزاريت lazaret، 108 فرنسيين ومسلمين و10 أجنب (مجموع 1811).

### 3- التضييق المالى والغرامات:

كانت إدارة الإحتلال تفرض على الجزائري عقوبات بما فيها الغرامات فى وقت كان هذا الجزائري لايتوفر على شغل، وإذا توفر له فإنه يتقاضى أجرة زهيدة جدا، وأحيانا كان يشتغل دون أن يحصل على مقابل. كما صار الفلاح –صاحب الأرض سابقا- خماسا فى أرضه. وقد ترك هؤلاء الخماسون قبائلهم بأعداد كبيرة ووجدوا أنفسهم مشردين ليتحولوا إلى أجراء يوميةين يطلق عليهم aides temporaires.

كان من بين الأشغال التى كان يشغلها الجزائري المسلم شق الطرقات، وأغلب المشاريع المنجزة من مد وإصلاح للطرقات وإنجاز الخزانات وحفر الآبار وبناء السدود وتوفير المياه، كانت تنجز بيد عاملة جزائرية مسلمة (الأهالي)، أما المصاريف التى كانت تنفق على هذه المشاريع فهى على حساب البلديات الأهلية، وهذا ما لوحظ من خلال ما جاء فى "ملخص الأشغال" (résumé des travaux) الذى صدر عن الحكومة العامة سنة 1889 – 1890، جاء فيه: "سبب الأعباء الثقيلة المفروضة على الأهالي من جزاء أشغال تدمير بيض الجراد والجنادب (الجراد الصغير)، لم يكن ممكنا الشروع فى فتح طرق جديدة، مما يدل على أن الأعباء كانت تقع على كاهل الأهالي.

والملاحظ أن هذا السجل الخاص بملخص الأشغال (résumé de travaux) لا يشير إطلاقا إلى عدد هؤلاء العمال أو إلى أجرتهم، وإنما يكتفى بذكر أيام العمل التى يقوم بها الإنسان والحيوان على حد سواء، مثال ذلك، وهو بذلك يسوي بين الإنسان المسلم والحيوان.

بقي الظلم والقهر الذى عاناه الجزائري من بين الإنشغالات التى إهتمت بها النخبة الجزائرية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، فقد ركزت الصحافة الأهلية فى النصف الأول من القرن 20، (الإقدام للأمير خالد) على نقاط الظلم المسلطة على الجزائري الذى تعاني منه كل فئات المجتمع – ماعدا الأعوان- الفلاح والعامل، فأجرة العامل المسلم لا تتعدى فرنك واحد مقابل 12 ساعة عمل، وبعد إرتفاعه وصل إلى 5 فرنك ثم توقف، بينما قنطار القمح كان يساوي أو يزيد عن 250 فرنك.

كما كان القمع القضائي والإداري متمما للآلة العسكرية، فقد أسر مع مطلع القرن العشرين 3000 شخص مثل 825 منهم أمام لجنة تأديبية خارقة للعادة حكم على 805 منهم بـ 15 سنة و3 أشهر و9 أيام سجنا وغرامة قدرها 22810 فرنك، وقد وصل مبلغ الغرامات 706696 فرنك، إستخدمت لتسديد مصاريف العمليات العسكرية وتعويض المستوطنين.

### 4- فرض الضرائب

كانت الضرائب والغرامات المفروضة على الجزائري ترهق كاهله وتدفعه إلى ردود أفعال متنوعة بما فيها المقاومة والهجرة، حيث لم يبق للجزائري شئ يدفعه للإدارة وللمستوطنين، خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف فى ميزانية الجزائر، وكان بعض النواب رغم ذلك يطالبون برفع الضرائب، فقد اقترح النائب (Bourlier) إضافة سنتيمات إضافية

للضرائب العربية لذلك كان الجزائريون دائمي الشكوى من هؤلاء المستوطنين الذين يعرقلون نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية بمختلف الوسائل، في حين يوجهون المصروفات إلى مشاريع تخدم النشاط الاستيطاني

كان الفلاح الجزائري يجبر على دفع 50 فرنك على كل آر يحرق من الأرض أي 5000 فرنك للهكتار، وكان مردود هذه المساحة يتراوح بين 20 و60 فرنك حتى نهاية القرن 19، ورغم ذلك كان بعض النواب يدعون أن الأهالي يدفعون ضرائب أقل مما كانوا يدفعونه في عهد الأتراك، وعليه لابد من رفعها، وغالبا ما تكون هذه المساحات محاطة بالغابة مما يعرض الفلاح إلى المزيد من العقوبات، حيث كانت الغرامات على المراعي مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه للعنزة الشأن الكبير بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا "بقرة الفقير"، وكان في حال وجودها في الغابة يعني ذلك ارتكاب جنحة يخضع صاحبها إلى عقوبة دفع غرامة تقدر بفرنكين، تضاعف في الجنحة الثانية، وفي حال عدم التسديد الفوري تضاف إليه كعقوبة تكاليف المحاكمة، ففي بجاية مثلا لم يدفع ثلاثة فلاحين 1064 فرنك لأنهم تركوا معزهم يرعى بغابة البلوط التي سمحت لرعي الماشية ماعدا الماعز، وكان مصير الفلاح الموت في السجن لأنه لم يتمكن من تسديد الغرامة المفروضة عليه ظلما<sup>13</sup>، فهو لا يملك قوت يومه فكيف يمكنه أن يسدد غرامة قد تصل إلى 500 فرنك.

كما كانت حرائق الغابات تُخضع السكان (الجزائريين) للعقاب الجماعي، وإلى دفع غرامات كبيرة في ظل ظروفهم الصعبة، وغالبا ما تستند إدارة الاحتلال في ذلك لمجرد شك، وهذا ما حدث مع قبائل بني هندل بأعالي الونشريس فيما بين 1897-1914. وكان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه ويلزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، كما كان يجبر على تقديم الزكاة للإدارة، وهذا في ظل انعدام المساواة في حق التوظيف، فالوظائف كانت حكرا على الفرنسيين والأوروبيين، وبذلك فإنّ الجزائري يدفع الضريبة والغرامة رغم أنه لا يمتلك أي مورد أو مصدر رزق، وحرّم حتى من حقه في التمتع بحياته الشخصية بمنع اجتماعه مع أقاربه، فكان ذلك يقف في وجه التعبير عن فرحته بطريقته في الزردات والأفراح والأعياد وعودة الحاج، وفي مختلف المناسبات التي تدخل البهجة على نفوس المسلمين، وهذا طبعا خوفا من أن تفرض عليه الغرامة. عرفت الغرامات ارتفاعا مذهلا وظهر ذلك من خلال المحاضر التي دونت في حق السكان. وهذا ما أكدّه النائب غيشار من خلال ما كتبه إلى جول فيري (J. Ferry) سنة 1892 قائلا: "الغرامات التي تهطل عليهم مثل تهطل البرد". وقد ارتفعت الضرائب من 1904 إلى 1914 من 215.000 ف إلى أزيد من ½ مليون فرنك. وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريين مثقلين بالضرائب كان الأوروبيون معفيين منها بما فيها الضرائب الخاصة بالعقارات غير المبنية، وكان الفلاح يدفع الضرائب في شكل ضرائب خاصة بهم ماعدا الضرائب العربية، حيث كان الفلاح يقدم في المتوسط 20% من قيمة منتوجه للضرائب.

تمّ رفض سياسة المساواة في الضرائب إلى غاية سنة 1919 حين تمّ إلغاء الضرائب العربية، ورغم مطالبة كبار المسؤولين بما فيهم البرلمانيين بالإصلاح، فإنّ التغيير الوحيد الذي ظهر هو نزع الفوترة (الفواتير). فكانت بذلك الضرائب المفروضة على الجزائريين كالعشور والزكاة إضافة إلى الضرائب التي فرضها قانون الأهالي كالحراسة الليلية، والسخرة والسنتيمات إضافة مصدر شكوى الجزائريين، وقد ساهم المستوطنون في ثقل هذه الضرائب بعد إشرافهم على الميزانية مع مطلع القرن 20، حيث أهملوا حاجات الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، ووجهوا النفقات للمشاريع التي تخدم مصالحهم وتفيدهم أكثر.

وقد جاء على لسان أحد الضباط كتعبير عن مساعي إدارة الاحتلال للقضاء على ما يمكن أن يسهل عليهم العيش ما يلي: "يجب أن نضرب كل هؤلاء الأشخاص بشدّة حتى لا يبقى لديهم أي شيء، كل ما بقي للأسر هو غنيمة يجب

الاستحواذ عليه تطبيقا للمسؤولية الجماعية، فهم عبید ويجب أن يخضعوا لنا في النهاية، هي حرب ضدهم حتى الموت"<sup>14</sup>. وفي هذا الإطار أيضا صارت الصناعة والتجارة حكرا على المستوطنين. ووظف الاحتلال كل ما لديه من إمكانيات لأجل حرمان الجزائري المسلم من هذه المصادر ومصادر أخرى بما فيها الثقافية، حيث بقي الجزائري خاضعا لمختلف سياسات القمع بما فيها القمع الفكري، بيفرض سياسة التجهيل في حقهم والتي أنجبت إلى غاية اندلاع ثورة التحرير حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون، ومورست في حق النسبة الباقية سياسة التجهيل.

وغالبا ما كانت ردود فعل الجزائريين عن سياسة فرض الضرائب المقاومة، فقد رفض سكان القنطرة وخنشلة وتبسة على سبيل المثال دفع الضرائب، وأدى ذلك إلى إعلان انتفاضة دائرة باتنة، وحينها قام السكان بمهاجمة مزارع الكولون وسيارات النقل وكذا الحطابين لوقف عملية الاستيطان، شأنها طبعاً شأن باقي مناطق الجزائر، حيث عبر الجزائري المسلم عن رفضه للوجود الفرنسي أصلاً، ولكل السياسات التي كانت تنتهجها إدارة الاحتلال بما في ذلك سياسة الضرائب التي عيّرت بوضوح عن حقيقة الاستعمار الفرنسي العنصري الحاقد على الجزائري المسلم، غير أنّ هذه المقاومات كانت تزيد في إرهاب الجزائري، فهي غالباً ما تنتهي بإجراءات عقابية أشد، وتعدّ مقاومة الحاج المقراني مثالا لذلك، فقد تمّ قمعها بقوة بهدف بعث الرعب والقضاء على روح المقاومة، وكذا الاستيلاء على المزيد من الأراضي والأموال، وفُرض على السكان ضرائب بلغت 36 مليون فرنك، وقد كلفت هذه المقاومة السكان قرابة 65 مليون فرنك وهو ما يعادل 70.4% من ثروات الجزائريين، وبقيت بعض القبائل لمدة 20 سنة وهي تسدد الديون،

وقد خصص ½ المبلغ الذي فرض كغرامة على الجزائريين بعد مقاومة 1871 لشراء الأراضي للاستيطان، وانطبق بذلك على الجزائري قول القائل: "مصائب قوم عند قوم فوائد" فكانت مصيبة الجزائري فائدة للأوروبيين عامة وللفرنسيين خاصة بما فيهم على وجه الخصوص فرنسيو الألزاس واللورين الذين هاجروا مباشرة إلى الجزائر بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين أمام بروسيا. حيث خصصت لهم أراضي شاسعة وإمكانات مادية ضخمة لم يحلم بها هؤلاء يوماً.

## 1- الاستعمار وممارسته للأحوال الشخصية الجزائرية

كانت الإدارة الإستعمارية تحمل معولا جاهزا دائما لضرب الأحوال الشخصية للجزائري المسلم الذي ضيقت عليه مصادر الرزق والعيش الكريم. فالحرية الدينية لم تكن تتجاوز - في نظر الفرنسيين- حرية إحياء المناسبات الدينية وأداء الصلوات، وفي أفضل الأحوال حرية توظيف رجال الدين. ففي منطقة زاوية كانت إدارة الإحتلال دائما تحاول فرض قوانينها مع الحفاظ على عادات المنطقة، وتمّ لأجل ذلك إلغاء القضاة المسلمين، وتحويل البعض إلى موثقيين (notaires)، كما تمّ غلق المدارس القرآنية. وكان هؤلاء -ومنهم دوقيدون- ينظرون إلى الإسلام على أنه عامل من عوامل إثارة التمرد والفتن والفوضى، فكانت مواقفهم تظهر الحقد والكراهة للإسلام، لذلك كانوا كثيري المراقبة، يطلبون سحب رخص المرور مع المرابطين وشيوخ الزوايا ويحذرون من خطر الزيارات التقليدية

والحقيقة أن هذه الزيارات التقليدية كثيرا ما شجعتها إدارة الإحتلال، ذلك أنها كانت تخدم السياسة الإستعمارية لما كانت تنشره من خرافات وبدع تساعد على بث روح التقاعس عن مواجهة الإستعمار بثبيت فكرة كون الإحتلال قضاء وقدر، ولا مرد لقضاء الله وقدره، كما أنّها كان تستعمل من قبل إدارة الإحتلال لنشر أعينه وأعدائه ومعرفة كل صغيرة وكبيرة داخل المجتمع، وقد وجدت في هذه العادات المسهل في جمع الشباب بعد إصدار قانون الخدمة الإجبارية (العسكرية)، وذلك عن طريق الزردات والوعادات التي تقام على شرف "الأولياء الصالحين" وفي الأضرحة.

أحس الضباط الفرنسيون بعد 1850 بزيادة نفوذ الطرق الصوفية خاصة الدرقاوية والرحمانية، وأنها تسعى لتقويض سيطرة فرنسا مما أدى إلى توتر العلاقات بين السلطة العسكرية والطرق الصوفية، وقد شرع لذلك في إحصائها بشكل دقيق ودراستها ثم إضعافها وممارستها، بل إستعملوا بعضها لإحكام قبضتهم على الجزائريين، فقد تحول أتباع الطريقة التيجانية الذين قاوموا الأمير عبد القادر إلى أصدقاء لفرنسا، وقد ساعدوا الحاكم العام "جول كمبون" في الحصول على فتوى حق فرنسا في إدارة شؤون المسلمين وعدم الخروج عن طاعتها من خلال "نازلة قورارة".

وقد حملت إدارة الإحتلال مسؤولية إنحطاط السكان ومعاناتهم المتخلف إلى الطرق الصوفية، وهذه الطرق حسبها تعزز وحدة الشعوب الإسلامية، لذلك كانت تصرّ -إدارة الإستعمار- على محاربتها والقضاء عليها حتى يتحقق الإدماج. وعلى هذا ركزت الإدارة على بعض الطرق الصوفية من خلال محاولة تشويهها أو محاربتها أو القضاء عليها مثل الرحمانية التي أكدت مقاومة 1870 أنها تقف وراءها. وكذا مقاومة أولاد سيد الشيخ التي كانت بالنسبة للإدارة أكثر من طريقة، فهي إتحاد قبلي يعسكر في التخوم الجزائرية المغربية.

وقد جاء في "المؤيد" مايلي: "أوربا تحاربنا حربا عنيفة لأننا مسلمون ليس إلّا، وهذه الحرب في الحقيقة حرب دينية محضّة"، "هذا لأن فرنسا إستولت على المساجد ووضعت الأموال والعقارات الموقوفة عليها تحت سلطتها، ولم تتخذ أي سبيل لإنشاء مساجد أو صيانة القديم منها، وإجراء المصاريف اللازمة لإقامة الشعائر الدينية فيها، هذا فضلا عن مراقبة الوعاظ والإشراف على الخطب التي تعد قبل أن تلقى". وقد لجأت فرنسا إلى مختلف السبل لتحويل الجزائريين عن دينهم ومسح الهوية العربية الإسلامية لديهم، وحتى لو رفضوا الحصول على حقوق المواطن الفرنسي، فإنّ فرنسا من خلال ذلك تكون قد مهدت إتباع أبنائهم من بعدهم لكي يذوبوا في الهوية الفرنسية وينسوا ماضيهم ويبدلوا

إعتقاداتهم، ورغم كل الوسائل التي إستعملتها إدارة الإحتلال للمساس بالأحوال الشخصية الجزائرية إلا أن موقف الجزائريين كان دائما الرفض رغم إقدام البعض عن التجنس، وقد أظهر المسلم في الغالب الإباء والإستعصاء، لكل ما يمس شخصيته. ودائما في إطار محاربة الدين الإسلامي أصدرت إدارة الإحتلال سنة 1910 قراراً يمنع الجزائريين من الحج محتجة في ذلك بوجود الأمراض والأوبئة في الحجاز، ووجدت في ذلك ذريعة لعزل الجزائريين عن محيطهم العربي الإسلامي.

وقد قام الشيخ علي يوسف بزيارة إلى باريس للتحادث مع الفرنسيين في قضية منع الحج سنة 1902، ورفع المنع بعد تشكيل اللجنة الإسلامية الفرنسية سنة 1903، التي ضمت عددا من النواب ورجال السياسة في فرنسا.

كانت مسألة التجنيس هي الأخرى من إهتمامات الإدارة الإستعمارية غير أن الجزائري بقي دائما رافضا للتجنس ومقاوما له، فنجد - مثلا من 1865 إلى 1885- أن عدد الذين طالبوا بالتجنس هم 33 فقط، وقد تراجعت نسبة طالبي التجنيس إلى 21 سنة 1899 وإلى 20 سنة 1900، وعموما فإن عدد المتجنسين حسب ما ورد في جريدة المؤيد قد بلغ فيما بين 1868 - 1902 حوالي 1194 شخص، في حين بلغ فيما بين 1865 - 1885 حوالي 669 شخصا، وإذا ما قورنت هذه الأرقام بالنسبة للنمو السكاني فإننا نلاحظ النفور، وأنّ العنصر الوطني لا يزال باقيا على حاله بل يزداد، فقد ظل الجزائري المسلم رفضا لسياسة التجنيس، وقد ظهر هذا الرفض من خلال العرائض والشكاوى طيلة القرن 19، وإستمر خلال القرن 20، وقد بررت إدارة الإحتلال ضعف إقدام الأهالي المسلمين وعدم قبول سلطات الإحتلال طلبات التجنيس بأن ألقاب الطالبين تفحص بصرامة ويحرص على أن تقتصر صفة الفرنسي الممنوحة على أولئك الذين أعطوا دليلا واضحا على تمسكهم بفرنسائهم كما قاوم الجزائري سياسات إدارة الإحتلال بما فيها سياسة التفرقة بين الجزائريين التي دفعت بها إلى حد إقامة أكاديمية وهمية للغة البربرية، يشرف عليها خبراء وباحثون مختصون بشؤون الجزائر الذين وفرت لهم كل الإمكانيات المادية والمعنوية أثناء تواجدهم كحكام ومسؤولين، حيث تعلموا اللهجات البربرية مثل الأستاذ "جالان" galan ومساعدته "لوجي" وهانوتو وغيرهم.

## 2- علاقة المستوطنين بالجزائريين المسلمين:

إنّ الحديث عن تطور الجزائر والإنجازات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لا يكون صحيحا إلا إذا ظل مقصورا على الأوروبيين فقط، وعلى سبيل المثال: القرار الذي سيأتي لاحقا سنة 1941 والذي شرع للمنع العائلية والمتضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد إلى الجزائر وقع فعلا، لكنه لم يتعدى الأوروبيين، وأكثر من ذلك فإنّ الجزائريين المغتربين في فرنسا لم يستفيدوا منه، يحدث هذا طبعا في دولة حقوق الإنسان في النصف الأول من القرن العشرين، وهذه قمة العنصرية وإنتهاك صاخر لحقوق الإنسان والمواطن والسؤال الذي يطرح إذا كان هذا في القرن العشرين فما هو الحال في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الجزائر؟

يصف حمدان خوجة مشهدا يصور فيه بطش الإستعمار ويقول: "إن هذه المرأة قد أصبحت تتسول بعد هذا الحادث (مقتل زوجها وإبنتها صاحبة العامين) وغيرها من السكان كثيرون، ولقد كنا فيما قبل نستطيع إعانتهم لأننا كنا نملك مؤسسات خيرية، أما الآن فإنّ تلك المؤسسات كلها أصبحت في أيدي السلطات الفرنسية التي توزع من حين لآخر بعض الصدقات... فيعطى لكل فقير في كل أسبوع (سوردي) أو إثنين في بعض الأحيان، ويأتي هؤلاء البؤساء بالألاف،



فيتنازعون ويتضاربون على تلك المعونة البسيطة، وفي أثناء التوزيع تنسد الطرقات. إنَّ مثل هذه المساعدة وهذا التوزيع القليل لا يحققان الهدف المنشود، ولا يكفيان لسد حاجات مثل ذلك العدد من المعوزين"<sup>15</sup>.

كان الجزائريون في نظر القانون الفرنسي (التشريعات) رعايا وكانوا في نظر الكولون عبيد (سلالة مغلوقة) (race vengu)، وقد عبر عن ذلك حمدان خوجة في كتابه (المرآة) بأنَّ الإدارة الإستعمارية بسياستها شيدت جدارا منيعا يفصل بين الشعبين المختلفين في اللغة والدين والمظهر (اللباس)، وقد وقع الأمر ولا يمكن إعادة الوضع إلى سابق عهده بعد ثلاث سنوات من المأساة التي خلقت الجفاء. وحسب الكاتبة **Genvive dermenjian** فإنَّ العرق كان أساس الاختلاف بين السكان وأساس العلاقات الإجتماعية، خاصة وأنَّ الجزائر المستعمرة مكونة من مبدأ تغلب شعب على شعب آخر، والفرنسي من جذور فرنسية يحتل الريادة، ويأتي بعده الأوروبي المولود في الجزائر والمجنس تبعا لقانون 1889، وهم أغلبية - مع العلم أنَّ الفرنسي الأصلي ينظر إليهم بكرهية وإستعلاء- وبعدهم يترتب الأوروبيون غير المتجنسين، ثم الأهالي الذين يعتبرونهم "أعداء" وفي الأخير اليهود الممقوتين من الجميع.

والحقيقة أنَّ هذا التصنيف الذي صنفت به الكاتبة سكان الجزائر يخلو من الواقعية، فلا يمكن أبدا أن يصنف (الأهالي) وهم الجزائريون المسلمون قبل اليهود، ثم إنَّ الكاتبة تجاهلت شيئا أساسيا في عرضها وهو أن اليهود تم تجنيسهم قبل غيرهم وذلك منذ 1870، وبذلك أصبحوا يحضون بكل الإمتيازات التي يحضى بها الأوروبي، لذلك نجد أن كل التقارير والنقاشات البرلمانية عندما تتناول بالدراسة الجزائر، فإنها لا تصنف الفرنسيين دون الأوربيين في الغالب، خاصة فيما يتعلق بالإمتيازات، وإنَّ تقرير النائب **M.mallet** يؤكد ذلك حين يقول: "إنَّ ما يهم الأوربيين هو أن نسمح لهم بشراء العقار، عندما يرغبون في ذلك، مع التسهيلات والضمانات المرغوب فيها".

كان تجنيس الأوربيين بالمولد يعتبر عار بالنسبة للفرنسيين لأن فرنسا منحت الجنسية لأناس لم يطلبوها، ولأناس بقوا متجاهلين لفضلها ولشرف الحصول عليها، كما أن هؤلاء لا يشرفون فرنسا لأنهم ذووا ثقافة محدودة، وربما غير متعلمين وفقراء بدون أي حرفة مشرفة.

أعلن فرنسيو الجزائر منذ تصريح نابليون الثالث سنة 1863 عن مشروع المملكة العربية أنهم جمهوريون، وأظهروا عداوتهم للنظام الإمبراطوري، مثلما رحبوا بإنهياره سنة 1870، وسعوا إلى الإطاحة بالنظام العسكري وتشجيع الإستيطان دون أدنى إهتمام بالمسلمين، وهذا طبعا بتأثير فلسفة الغالب والمغلوب التي بقي المستوطن الأوروبي يتعامل بها مع الجزائري.

كان الحكم المدني بالنسبة للمسلمين يعني هيمنة المستوطنين أو سلطة الكولون، وكانوا بذلك يتخوفون من إنتزاع ممتلكاتهم وضياع قوانينهم المدنية، وهو نفس تخوف طبقة البرجوازية بفقدان مكانتهم وإمتيازاتهم، وهو ما أشارت إليه جرائد سنة 1870. كما اعتبر فشل مقاومة المقراني 1871 إنتصارا لسياسة الكولون (المستوطنين) حيث فرض هؤلاء منطقتهم ورأيهم، وتحولت بذلك الجزائر إلى "جمهورية فرنسية صغيرة" كل إهتمامها هو مصلحة المستوطنين.

كانت الجزائر منذ البداية مرشحة لحل المشاكل الإجتماعية لفرنسا وتخليص عاصمتها من الحرفيين والعمال البارسيين الذين يعانون البطالة، لذلك كان هؤلاء يطالبون بالحصول على عقارات مجانا في الجزائر، وعلى ذلك طالب المستوطنون بحق إدارة شؤون الجزائر بأنفسهم منذ 1848 وهذا بعد عقد مؤتمر المنتخبين الجزائريين. هذه المساعي ستتوج طبعا بالحصول على إستقلال الميزانية وحرية تسيير شؤون المستعمرة.

منح قانون 19 ديسمبر 1900 للجزائر الحكم الذاتي، وبذلك منح كل صلاحيات إدارة الشؤون المالية والاجتماعية والإقتصادية الخاصة بالجزائر للمستوطنين ، فصارت لهم السلطة الكاملة للإشراف عن المداخل والمصاريف المتعلقة بالميزانية الجزائرية، وكان في استطاعتهم إستعمالها كما يشاؤون وهم سادة الجزائر الحقيقيين، وهذا ما صرّح به فرنسوا كامبون f.cambon من خلال تأكّيده على ضرورة حماية المستوطنين وجميع مصالحهم قائلا: "أليس الكولون جنودا لا يكلفون الدولة شيئا، لذلك لديهم الحق في هذا النوع من الحماية التي توفرها الحكومة، وهي نفس حماية الدولة للبحرية التجارية التي هي إحدى أسباب وجودها".

كانت إدارة الإحتلال إذن تدافع وتحمي مصالح الكولون على حساب الجزائريين، وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإنّ الفرنسي لم يكن يعترف بوجود الجزائري وهو بالنسبة له مجرد رعية محتلة، تنتمي إلى جنس غير قابل للتصحيح والتثقيف.

وعلى عكس ما كان يعتقد المنظرون الفرنسيون فإنّ العرب لم يقبلوا الإتفاق مع الفرنسيين، بل إنطلقوا في المقاومة<sup>16</sup> منذ بداية الإحتلال، وإستمرت هذه المقاومات كتعبير عن رفض الوجود الفرنسي عامة وسلطة وهيمنة المستوطنين خاصة، هذه المقاومات التي حاولت بعض الكتب الغربية إخفاء أسبابها الحقيقية، فنجد مثلا كتاب *algerienne, je suis* لمؤلفته (Nicolle Morand) عندما تذكر مقاومة الشيخ بوعمامة لا تذكر أسبابها رغم سردها الكثير من الأحداث ومنها قولها: "في 1881 انفجار مقاومة أولاد سيدي الشيخ بقيادة بوعمامة تم القضاء على 70 عامل إسباني مع زوجاتهم في سعيدة وهم يشتغلون في حقول الحلفاء، وكان بالنسبة لفرنسا من الضروري التحكم في المنطقة وفي حدودها، لذلك أنشأت مركز "مشرية"، وواصلت في ظروف صعبة خط (السكة) سعيدة عين الصفراء التي إنتهت الأشغال به في أوت 1887، وتواصل الكتابة سرد الاحداث دون أن تشير إلى أسباب هذه المقاومة وغيرها من المقاومات.

وفي خضم كتابتها تشير هذه الكاتبة نفسها إلى الجذور اليهودية لأسرتها كعينة لمعاناتها؟؟ قائلة: "مثل باقي العائلات، هذه العائلة هربت من إسبانيا في أواخر القرن 16، الكثير منهم عبروا البحر، وإستقروا في المغرب وخاصة في مدينة تطوان وفي 1808 قرر السلطان المغربي (مولاي سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن الشريف 1797-1822) طرد اليهود من مدينة تطوان والكثير منهم إستقرّ بوهران ومدينة الجزائر"، وقد ساهم هؤلاء اليهود في مأساة الجزائريين، حيث يذكر أجيرون في هذا الشأن أن فرنسا رهنت مصير الجزائريين لدى اليهود الذين تسببوا في إنهيارهم وتجويعهم وكان الجزائريون أحرارا سعداء سابقا.

وقد عبرت الكاتبة *nicolle morant* بطريقة غير مباشرة عن مأساة الجزائريين عندما وصفت إحدى العائلات الجزائرية في منطقة القبائل الصغرى (الأخضرية)، وهذه العائلة كانت تربط رب الأسرة بوالدها اليهودي صداقة، وكانا يتبادلا الزيارة من حين لآخر بحكم حاجة الواحد للآخر، ومما ذكرته في كتابها مايلي: "عندما يحين وقت النوم، ينام أبي مع أبناء صديقه *père tigre* وهم ثلاثة في غرفة واحدة (قربي، *Gourbi*) على أرضية واحدة، والذي لا يستطيع النوم بسبب القمل الذي يأخذ في لسعه، في حين أصحاب البيت ينامون نوما عميقا، والعكس عندما يأتي *père tigre* إلى الجزائر (حسين داي) فإنّ والدتي تضع له بساط من القطن، وبعد أن يغادر تُسرّع لإبعاده خوفا من الحشرات المؤذية مثل الذباب والبعوض وخاصة القمل"، هذا وصف وغيره ممّا يوجد في الكتاب يدلّ على الإحتقار الذي كان يكتّه هؤلاء للجزائري المسلم الذي كان في وقت مضى - مثلما أشار "أجيرون" - حرا سعيدا.

في الوقت الذي كان فيه الجزائري المسلم في بلاده يعيش الهوان والشقاء كان الأوروبيون واليهود ينعمون بالعيش الكريم الرغيد، ويستفيدون من كل ما تجود به الحضارة، فقد إستفاد هؤلاء من النقل المريح بعد أن ظهرت أول سيارة في الجزائر سنة 1905، وفي 1914 ونتيجة للرفاهية التي كان يعيشها الأوروبي كانت تتوفر سيارة لكل 104 أوروبي مقابل سيارة لكل 435 فرنسي في فرنسا وإستفاد الأوروبيون من وسائل رفاهية أخرى مقابل شقاء الأهالي حيث إرتبطت الجزائر بفرنسا بواسطة 6 خيوط للتلغراف، أربعة بين الجزائر ومرسيليا، واحد بين عنابة ومرسيليا، وآخر بين وهران ومرسيليا، وكل مكاتب البريد مجهزة بالتلغراف، وكان الهاتف هو تجربة حديثة يشترك فيه 1651 مشترك سنة 1909، وفي مطلع 1914 بلغ عدد المشتركين 9253، وكان الأوروبيون يمتلكون 95% من الإشتراك، هذا كله طبعا لتسهيل قضاء مصالحه، وكذا تمكينه من التواصل مع أهله في أوروبا، في حين أن الجزائري المسلم كان لا يستطيع التواصل مع أفراد عائلته الذين يقطنون بعيدا عنه ببضعة كيلومترات، وهذا بمقتضى قانون الأهالي الذي يلزم الجزائري على الحصول على رخصة للتنقل من منطقة إلى أخرى، ويحدث هذا طبعا تحت مرئ ومسمع الهيئات المسؤولة بما فيها الهيئة التشريعية (البرلمان)، وقد أشار إلى هذا الإختلاف **cambon** بقوله: "ألا تلاحظون أنه من المرونة في الجزائر أن العربي لا يسكن مثلنا ولا يشرب الخمر، ولا يستهلك أبدا منتوجا لا يعرفه، وهكذا بقي الجزائري دوما لا يثق في المنتوجات الإستهلاكية الأوروبية، ويفضل الإحتفاظ بعاداته في الطعام.

شكلت الأراضي أهم مشكل وأخطر صراع بين المجتمع المغلوب على أمره والمجتمع المسيطر، لأن الأرض كانت تشكل بالنسبة للجزائري المورد الرئيسي بل الوحيد للإقتتات، وتمثل على الصعيد الثقافي مجموعة من القيم السامية ويقول لويس رين في هذا الشأن: "وخالصة القول فإنّ الحجز- سواء كان جماعيا أو فرديا- إجراء إداري يمنح الأرض للكولون، ولكنه لا يعاقب الأكثر إجراما، ويصيب الأبرياء، ويكوّن هوة مليئة بالحقد بين المستوطنين والأهالي، ويدفع هؤلاء (الأهالي) إلى النهب، ويكوّن أفواجا من الثوار، ويسبب في النهاية ثورات".

وقد أشار النائب **M.laynaud** في التقارير الخاصة بالقضايا بين الأوروبيين والأهالي ما يؤيد مقولة "لويس رين" السابقة إذ يقول: "ممتلكات الأهالي معروفة وسهلة الإنتقال إلى الأوروبيين"، إذ كان بعض الجزائريين يهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي، وظهرت أوضاع واستفزازات لم تكن تضمن لهم العيش بهدوء وسلام مع [...] المستوطنين، كما لم تكن توفر لهم الأمان من النهب، وظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة **terres vacantes** التي أرسلت العناية الإلاهية فرنسا لإستصلاحها وإستزراعها، وهذا ما نلاحظه اليوم في فلسطين الجريحة، فالإستعمار ملّة واحدة.

وهكذا عملت إدارة الإحتلال على تجريد المسلمين من ممتلكاتهم ومن كل ما يميزهم، وأصبح نظامهم الأخلاقي مهلهلا، وأضحى تواجههم في الجزائر عائقا أما المستوطنين. وقد صرح بوديشون في هذا الشأن قائلا: "فليصبحوا أوروبيين أو ليختفوا"، ويؤكد ذلك لوبلون دو بريبو في تصريحه: "من الضروري أن يتقبل المغلوب العيش وفقا لقوانيننا أو أن يرحل"، في حين ذكر **F.cambon** مايلي: "تستطيع فرنسا أن تضع للأهالي نظاما إنتخابيا شرعيا يتماشى وإنتمائهم وعقيدتهم وعاداتهم، لكن لا أحد يستطيع أن يؤكد أن العرب سيقبلون ذلك بارتياح، يجب أن تكون القوانين بسيطة صارمة، وأن لا يعامل هؤلاء كأطفال مدللين، وشغلنا هو أن يحسنوا التصرف.

إنّ الجزائري المسلم الذي أنتزعت ممتلكاته، وهجر قصرا وحرّم من التعليم ومن أبسط الحقوق، وتكون عليه كل الواجبات بما فيها واجب خدمة المستوطن، وحتى تسديد الضرائب بدلا عنه، ويخضع لقانون الأهالي نقول عنه بأنه من واجبنا عدم معاملته كطفل مدلل، أي منطق هذا الذي يدفع بنائب في البرلمان ويمثل سلطة الشعب إلى التعبير بهكذا أفكار ما عدا المنطق القائم على العنصرية؟؟ هذه العنصرية التي تجعل المستوطن يحظى بإمكانيات في مجالات

عدة، ويحرم منها الجزائري المسلم؟ فبالرغم من أن المجتمع الجزائري المسلم مجتمع زراعي، إلا أن أغلبية الفلاحين لا يستطيعون شراء ولا كراء الآلات الزراعية وذلك لأسباب مادية ومعنوية -إبعاد الفلاح عن أرضه- كما أن الفلاح الجزائري المسلم يعزف عن استعمال الآلات والتعامل مع المستوطن، فهو يشبه المستوطن "بالثعلب" و "الحمار الوحشي" وبذلك فهو يفضل تجاهله وعدم التعامل معه<sup>17</sup>، وبالإضافة إلى كل هذا فإن هذه الإمكانيات التي جلبها المستوطن هي إمكانيات كافر، وهي بذلك بالنسبة للفلاح قوة مواجهة ومعارضة له.

ذكر "غ.لوبون بأنه" أثناء المؤتمر الإستعماري الدولي المنعقد في باريس ما بين 07/30 و 1889/08/03 قائلا: "إن مستوى التطور الإجتماعي لدى الأهالي لم يبلغ بعد درجة الأوربيين، وذلك بسبب الفوارق في القدرات التي تولد مع الفرد، وهي التي تضع بين الأعراق تباينا لا يستطيع معه أي نظام تربوي محو آثاره، وإن بنينا أفكارنا على إمكانية دمج أو فرنسة شعب أدنى فإن ذلك وهم خطير"، ثم قال: "نترك للأهالي تقاليدهم ومؤسستهم وقوانينهم [...] مع الإحتفاظ بوصاية فوقية فقط"

كانت نظرة البرلمان الفرنسي للجزائري المسلم، نظرة تحمل الكثير من الإستهزاء والإحتقار والتقليل من الشأن، يبرز هذا من خلال تقاريرهم المتداولة، فعلى سبيل المثال كان إنتاج الفلاح الجزائري الضئيل والريء أثناء الجوائح وخاصة المجاعات يفسّر في التقارير البرلمانية بجهل الجزائري بتقنيات الزراعة، وهو ما جاء في تقرير لجنة بييك - راندون ولجنة لوهون Hon الزراعتين بعد مجاعات الجزائر في 1867-1868-1869، رغم أن الواقع معلوم وهو عدم تكافؤ الإمكانيات الموفرة بين المستوطن والفلاح الجزائري.

إن البرلمان الفرنسي الذي كثيرا ما يثير مسألة جهل المسلمين نجده يقف في الغالب إلى جانب المستوطنين ونوابهم في البرلمان، هؤلاء النواب الذين كانوا يدافعون على مصالح المستوطنين ويفرضون قوانين تزيد من امتيازاتهم. وقد كان المستوطن منذ البداية رافضا لتعليم الجزائري، وقد عبر "ريفاي" عن ذلك بقوله "حين يصبح جميع الأهالي متعلمين، لن يجد المستوطنون عمالا في القرى، هل ترانا سنقدم لهم تعليما يجعل منهم منافسين عنيديين لعمالنا ومستخدمينا الفرنسيين"، ويؤيده "دلفين" بقوله: "...إذا فتحت المدارس للأهالي، فإنّ العنصر المحلي سيمتص العنصر المحتل". لذلك وجدنا في البرلمان من النواب من إعتبر الميزانية الهزيلة التي تخصص لتعليم الجزائري المسلم تبديدا وتضييعا للمال، وقد إعتبر المستوطنون المدرسة في بلاد زواوة مساعدة لهم على الإنعقاد، وهي لم تطبق إلا في بعض العشائر في منطقة (لربعاء ناث إيراثن) وهذا بعد صدور قانون إجبارية التعليم سنة 1885، والذي شرع في تنفيذه في منطقة زواوة فقط سنة 1887.

كانت علاقة المستوطن بالجزائري المسلم علاقة صراع مستمر، المستوطن يصارع لأجل المزيد من الإمتيازات والمصالح خاصة الأراضي، وهو مستعد لتحقيق ذلك للقيام بأية إجراءات حتى وإن كانت تتعارض مع شعارات الجمهورية الفرنسية التي تتغنى بالحقوق والحريات وأبرز مثال لذلك -قانون الأهالي- والجزائري المسلم من جهته يبقى دائما مواجها ما أمكن هذه السياسات، معتمدا في الغالب أسلوب المقاومة بمختلف طرقها، والسؤال الذي يطرح أين البرلمان من هذا الصراع، أم صار وسيلة راقية لتنفيذ سياسات الاستيطان بالجزائر؟

كانت قرارات المصادرة تنشر في الجريدة الرسمية. وإذا كانت هذه القرارات لا تتضمن أسماء الأشخاص فإن القائمة تعد وتنشر ضمن نفس الأشكال مع جداول العقارات المصادرة والتي تعدها مصلحة الدومين، وتسير هذا الأراضي

من إدارة الدومين التي يحق لها إيجارها لمدة لا تتجاوز تسع (9) سنوات، وهذا شأن المنازل والمنشآت التي ثبت تدهورها، والتي يتم بيعها باقتراح من الحاكم العام وبترخيص من وزير الحربية، وكانت مداخيلها تصب في صندوق الدومين.

كان الهدف من القوانين العقارية هو تحديد ملكية القبائل والأعراش، وقد ابتدعت في البداية نظرية الدولة مالكة السلطة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال، وكان لانتزاع الأراضي من الجزائريين أثر على احتياجات السكان للمواد الغذائية الأساسية مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والهجرة من الريف إلى المدينة للاشتغال عند المستوطنين بأبخس الأجور، وكذا الهجرة إلى الخارج، وقد لجأ الجزائري المسلم بعد 1870 كنتيجة لاشتداد ظاهرة نزع الملكية ومصادرة الأراضي إلى الرهن والتأجيل (T'anya-Tsénia)

كان قانون وارني أحد أخطر القوانين التي فككت ملكية الجزائري وسيطرت عليها، وقد صدر هذا القانون في 26 جويلية 1873، وعرف "بقانون المستوطن"، وصدر بعده القانون المتمم سنة 1887، وقد حلّ هذان القانونان محل المرسوم الإمبراطوري، وتم بواسطتهما تسهيل عملية انتقال أراضي الجزائريين إلى المستوطنين<sup>18</sup>. وبذلك مكّن هؤلاء (المستوطنين) من الدخول إلى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية، وهذا ما دفع بالكثير من الجزائريين إلى بيع أراضيهم للمستوطنين وبشكل مستمر، خاصة في الثمانينات من القرن 19 مع ظهور زراعة الكروم بالجزائر.

ومن بين ما استهدفه هذا القانون القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة، خاصة وأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها والملكية الفردية مما سيمكن إدارة الاحتلال من السيطرة على الأوضاع، وقد حولت النزاعات الخاصة بالحدود وعقود الملكيات بمقتضى قانون وارني 1873 إلى قاضي الصلح الفرنسي، فدخل بذلك الفلاح الجزائري في دوامة لا أمل له في الخروج منها، فالقضاء الفرنسي كان يستلزم تعيين وسطاء وتقديم وثائق وإحضار ترجمان وتكاليف باهضة ووقتا طويلا، وبذلك ضاعت حقوق الجزائري وسط هذه الإجراءات الإدارية المعقدة، خاصة وأنه لا يمتلك آليات المتابعة بما فيها اللغة المستعملة في كامل الوثائق ألا وهي اللغة الفرنسية.

تصور البعض أن قانون 1873 حول الملكية سيحل المشكل من خلال المادة 17 التي نصت: "كل سند ملكية ينبغي أن يتضمن إضافة اسم العائلة إلى الأسماء والكنيات التي يعرف بها كل فرد من الأهالي، مصرح على أنه مالك، وفي حالة ما إذا لم يكن له اسم ثابت فالاسم المختار يصبح هو اسم القطعة الأرضية"، وقد منح قانون وارني مكانة خاصة للاستعمار الحر، ودعم سلطة الكولون لذلك فيما بين 1871-1880 فقدت الأراضي الزراعية نهائيا بنيتها التقليدية، ولم يكن اقتراح الفرنسيون الاستيلاء على أراضي العرش لأجل تكريس الملكية الفردية فقط، ولكن كان وسيلة لتدمير السلطة المستقلة للتجمعات السكانية الكبرى، وكان الكولون الواحد يملك على الأقل أراضي مساحتها 13 هـ. وصار بذلك يملك مساحة قرية بكاملها

كانت الملكية الخاصة خلال سنة 1887 تمثل 65% من الأراضي مقابل 3.74% خلال فترة الإمبراطورية الثانية، وكانت أملاك الدولة تقدر ب 8.27% مقابل 17% خلال الفترة نفسها، وقد انخفضت الملكيات الجماعية من 11.6% إلى 0.8%. كما منحت فيما بين 1871 و 1882 ما يقارب 268-347 هـ للاستيطان الرسمي، وهو ما يعادل 43 مليون فرنك وذلك مجانا، وخلال سنة 1881 وفرت إدارة الاحتلال في هذه المساحة 197 قرية استيطانية (Village de colonisation) استوطن بها ما يقارب 30000 مستوطن.

كانت الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 أكثر الفترات التي ازداد فيها نشاط إدارة الاحتلال للسيطرة على الأملاك ومصادرة الأراضي، وكانت أكثر مناطق الجزائر تضررا من سياسة المصادرة عمالة وهران بكونها منطقة استقطاب للكولون- وكذا لطابعها الزراعي، ورغم صغر حجم الأراضي الزراعية بها إلا أنّ مساحتها المزروعة تفوق بكثير المساحات المزروعة في باقي العمالات.

والملاحظ أن سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها إدارة الاحتلال في الجزائر هي نفسها التي اتبعتها في مستعمراتها الأخرى في شمال إفريقيا، ففي تونس مثلا تعاضمت هذه السياسة - مصادرة الأراضي- منذ 1896 واستفاد منها رجال السياسة من البرلمانيين وأعضاء مجلس الشيوخ والوزراء بما فهم المتقاعدون أمثال بوثي (Boucher) وهو وزير سابق للتجارة وعضو مجلس الشيوخ)، وكوشري (Cochery) وزير سابق للمالية وعضو البرلمان، شوماي (Chaumie) وهو وزير سابق للعدل وعضو مجلس الشيوخ وهانوتو (Hanotaux) وهو وزير سابق للخارجية)، موجو (Mougeot) وهو وزير سابق للبريد والتلغراف وعضو مجلس الشيوخ وشايي بارت (Chailley.Bert) وهو نائب في البرلمان.

وقد تعرضت ملكية التونسي لما تعرضت له ملكية الجزائري، فبعد خمسة عشر سنة وبالتحديد منذ 1896 وزعت الأراضي الزراعية المقدر ب 13 مليون هكتار بالشكل التالي 2600000 هـ أراضي غائبة والباقي (3/4) مراعي وسبخ وكثبان رملية، وهي مساحات غير منتجة، وقد استحوذ المستوطنون وخاصة الفرنسيين والايطاليين على 2/3 من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين حافظت البرجوازية المحلية على 1/3 المساحة، وتم طرد الفلاح التونسي إلى الأراضي الجدياء، ثم تحولوا إلى خماسة.

كانت عملية سرقة الأرض (سلب) عبارة عن تدمير لاقتصاد المجتمع الجزائري، حيث تمّ تحويل اقتصاد البلاد من أيدي الوطنيين إلى المستعمرين تحت ستار نشر المدينة الفرنسية في الجزائر، وكان لضياح 1400000 هـ من أراضي الجزائريين سببا في اضطراب أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحول الجزائري إلى أجير في أرض كان بالأمس مالكها، وقد أثبتت العديد من شهادات وتقارير ضباط المكاتب العربية أن التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر كان قائما على الائتمان إلى الأرض، وقد فقد الجزائري في السنوات الأخيرة للإمبراطورية II 224993 هـ أي ما يعادل 8.70% كما أسفرت هذه العملية على أبعاد 5232 أسرة من مجموع 8822 أسرة أي حوالي 2/3 من السكان من أخصب الأراضي وهي تابعة لأراضي العزل ويوجد جزء كبير من المناطق الخصبة بعمالة قسنطينة.

وكانت إدارة الاحتلال تحاول أحيانا تعويض الذين صودرت أراضيهم بأراضي تسلمها من قبائل أخرى، تطبيقا للقرار المشيخي الصادر في 23 ماي 1863، وقد أدى هذا إلى حدوث نزاعات بين الفرق والفصائل، بل حتى بين أفراد العائلة الواحدة، وقد وضعت استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرش، وذلك بالسماح بالوعد بالبيع، تحت شرط استكمال التحقيق الجزئي تبعا لقانون 26 جويلية 1873 ثم القوانين 16 فيفري 1897 و 4 أوت 1926، وهو ما مكن من بيع أراضي العرش للمستوطنين وكذا بيعها بين الأهالي، يقول ليون بستيد في شأن قانون 23 أفريل 1863: "إنّ هذه العملية تواصلت لتحديد وتنقسم أراضي الأعراش على كل من أولاد سليمان وأولاد إبراهيم في مارس 1866 وحميان والحساسنة في أفريل 1866، وأراضي جعفرية والمحاديث 1868 مع اختيار مبدأ الأفضلية للأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية والغابات، وفي سنة 1875 عرفت منطقة سيدي بلعباس عملية واسعة لتوزيع سندات الملكية والتي مسّت الحساسنة والمهازج والعمارنة والمحاديث وأولاد غازي والعثمانية، وأدى هذا إلى إدماج النظام العقاري التقليدي الذي تميز بنقل الملكية من جيل إلى آخر بدون توثيق، وفتح المجال لعمليات المضاربة لصالح المستوطنين، وقد أدت هذه الوضعية إلى تخلي الكثير من سكان الريف عن أراضيهم وتحولوا إلى أجراء لدى الأوربيين.

وبالرغم من محاولات بعض الجزائريين استرجاع أراضيهم، إلا أنهم وجدوا تدخلا مستمرا من قبل الإدارة لصالح المستوطنين، وكان كثيرا ما يتدخل نواب المستوطنين لدى الجهات الوصية كما هو الشأن في مدينة عين تيموشنت، حيث تمكن 22 مساهما جزائريا من الحفاظ على ممتلكاتهم في وقت سيطر فيه المستوطنون على معظم الأراضي الزراعية والمقدرة ب 8150هـ من مجموع 8834هـ، وتمّ توزيع ما تبقى وهو حوالي 684هـ على 1215 جزائري مسلم، وبقي هذا الوضع إلى ما بعد سنة 1914 حيث ظهر نوع من الحذر فيما يتعلق بسياسة المصادرة، وهذا ما يفسّر تباطؤ انتقال الملكية في هذه المرحلة.

وقد استُغلّ الوقت في تجسيد مشاريع تعود بالفائدة على المستوطنين وعلى فرنسا، ومنها بناء مستوطنات جديدة، ومدّ شبكة مواصلات حديثة وغيرها. وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي ستشهد تطورا كبيرا في مشاريع الاستيطان والأشغال العمومية، كما استمرت عملية الاهتمام بالأراضي من خلال إدخال الإصلاحات الكفيلة بتمكين المستوطنين من مزيد الأراضي، ففي 28 أكتوبر 1901 تمّ عقد اجتماع للجنة الخاصة بدراسة الإصلاحات الممكن إدخالها في نظام الملكية وقد طلبت هذه اللجنة بضرورة تطوير الإجراءات الخاصة بالتنازل عن الملكية التي أقرها قانون 6 فيفري 1897

وفي هذا الشأن أشار النائب "تدشي" (M Tedeschi) بقوله "إنّ فرنسا إحدى الدول المتخلفة في النظام العقاري، ويجب أن لا تتردد في المساس بقانون الحالة المدنية من أجل الحصول على قانون يمكن من الاستيلاء على أرض الجزائر، وبذلك نحقق الإصلاح الكامل بدل الإصلاح الجزئي"، وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت في نشر سجل الحالة المدنية منذ صدور قانون الحالة المدنية. وقد أخرجت شؤون الملكية من أيدي القضاة المسلمين ونقلتها إلى قاضي المصالحات في إطار القانون المدني الفرنسي.

وحسب ما جاء في تقارير المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي Direction des affaires indignes فإنّ ملكية الجزائريين موجودة على 3 أشكال: الملكية الجماعية، والملكية الفردية المفرنسة، والملكية الفردية الباقية تحت النظام الإسلامي (أراضي الملك)، وبالنسبة للحكومة العامة فإنّ الأراضي الجماعية تطرح إشكالا فيما إذا كان على الحكومة العامة الحفاظ عليها، وكانت إدارة الاحتلال تسعى بكل الوسائل لتجريد الجزائري المسلم من أراضيه بما فيها الأراضي الجماعية. وقد أشارت المصلحة الخاصة بشؤون الأهالي أنّ الدراسة التي أجريت على الملكية الأوروبية تطرح إشكاليات منها استحواد الأوروبيين على أراضي العرش، هل يجب تسهيل هذه الملكية أو الوقوف في وجهها؟؟

هذه السياسة التي انتهجتها إدارة الاحتلال في نزع الأراضي هي نفسها السياسة التي انتهجها اليهود منذ البداية، وهذا ما يمكن أن نفهمه مما جاء في تقرير لجنة بيل 1937 والذي تضمن ما يلي: "ليست الزراعة هي ما نصبوا إليه، بل إننا نطمح بالدرجة الأولى لأن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا [...] ولما وضعنا برنامجا للحصول على الأراضي، كان هذا الهدف دائما نصب أعيننا وهو الاستيلاء على مناطق بعيدة [...] فضلا عن جودة الأرض، كانت الرغبة في توسيع الحدود مهما بلغت المصاعب".

شهد مطلع القرن 20 تطور كبير للزراعات التجارية، وبالموازاة انصب اهتمام إدارة الاحتلال على إيجاد الوسائل الكفيلة للاستحواذ على المزيد من الأراضي، وهذا ما عبّر عنه النائب "راي" «M.Rey» بقوله: "إنّ القانون الجديد يجب أن يهتم بجعل الأرض أكثر جاهزية للزراعة التجارية"، فكان بذلك عقد تورانس Act tourens أحد الوسائل القانونية التي أرادت الحكومة الفرنسية تطبيقها في الجزائر بعد نجاحها في تونس رغم ارتفاع تكلفته، وهذا ما أشارت إليه مصلحة شؤون الجزائر، والذي جاء فيه "إنّ تطبيق L'act tourens يكلف كثيرا، وقد كلف تطبيقه في تونس مبالغ مالية

ضخمة، خاصة وأنّ جرد العقار في الجزائر لم يتم بشكل نهائي"، بالرغم من أنه في الجزائر - قبل اعتماد التشريع الفرنسي- كانت عادات الأهالي جاهزة لإجراءات التسجيل العقاري في كل المناطق، وما يراد تحقيقه من خلال Act tourens هو تمكين الأوروبيين من شراء أراضي بكل الضمانات الممكنة، وعقد "تورانس" وسيلة جيدة لتحقيق ذلك.

وقد اعتبر الحاكم العام أن عقد تورانس Act tourens سنة 1902 سيحلّ مسألة القروض بالنسبة للمستوطنين التي هي مكلفة وطويلة بسبب التشريع والانجاز المعقد، وهذا العقد يمكّن المستوطن من التوجه الى المؤسسات المالية الكبرى، وبذلك يتخلص من "الربا" «l'usure»، وسيحصل على قرض بقيمة أفضل ممّا يمكنه من الحفاظ على العقار الذي بصدد اقتناؤه. أمّا بالنسبة للجزائري المسلم فإنّ الإجراءات أكثر تعقيدا، حتى بالنسبة للقلّة القليلة التي يمكن أن تستفيد من قرض. وحسب مصلحة شؤون الأهالي فإنّ كل عقار مسجل يقع بين يدي الأهالي يجب أن يسحب من السجل المالي، ماعدا إذا أعيد تسجيله من جديد في حال استحواذ الأوروبي عليه، وبذلك فإنّ العقد الذي يسلم للجزائري المسلم لا يحمل إشارة تحول الملكية إليه.

أشار النائب (M, Tédschi) في إطار الإصلاحات العقارية التي سجلت سنة 1902 إلى وجود احتمال منح الأهالي تخفيضات في إجراءات التسجيل العقاري، وذلك بالاستفادة من المساعدات القانونية، ورغم كل هذه الإجراءات التي سعت الإدارة إلى ترسيمها بقوانين وتشريعات عقارية بدءاً بالقرار المشيخي الصادر في 23 ماي 1863 ووصولاً إلى قانون وارني 26 جويلية 1873، وقانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882 ثمّ وصولاً إلى عقد تورانس Act tourens فإنّ الجزائري بقي مصرا على استرجاع أرضه، لذلك وجدناه في كثير من المناطق يحاول أن يستعيد أرضه بشرائها من المستوطن، ففي بلاد زواوة مثلا وحسب ما أشار إليه "اجيرون" كان رب الأسرة يوزع نفقات البيت إلى مصاريف خاصة بالمأكل والمشرب، وأخرى لتزويج أبنائه ونصيبها يجمع من أجل شراء الأرض.

بدأت إدارة الاحتلال منذ 1914 تشعر بالخوف من ازدياد شراء الفلاحين الجزائريين الأرض من الأوروبيين، ولذا رفعت شعارا مفاده: "لا يمكن لنا أن نحافظ على إفريقيا إذا لم نسكنها بفلاحين فرنسيين". غير أنّ المستوطن في كثير من الأحيان كان يتخلى عن الأرض - التي أسالت لعبه في البداية- بعد أن يستفيد من كثير من الامتيازات بما فيها القروض، لذلك يلجأ إلى بيعها أو استجارها، وكانت الإدارة تسعى بكل إمكانياتها لإبقائه في هذه الأرض التي توفر لفرنسا ما لا توفره لها أية مستعمرة وهذا ما عبر عنه «F. Cambon» في قوله "لحسن حظ الجزائر أنّ المواشي تتكاثر دون إذن من الإدارة أو الملاحظات التي يضعها البيطري"، وفي قوله: "ما يمكن أن توفره الجزائر لفرنسا هو العجول (الثيران) (bœufs)، الخيول، اللحم، والذي من المفروض أن يحفظ (conserve) ليصنع منه مصبرات للجيش"، وهذا دليل على الكمية والوفرة، تم أعقب بتقديم ملاحظة على واقع الجزائريين قائلا: "يبدو أن الظلم كأنّه طلاء من الحديد الأحمر تخرج منه رائحة الجلود المحروقة (chair brulée)، كما عبر أحد الجنرالات عن الامتيازات التي كان يحظى بها الأوروبيون في الجزائر بالتعبير التالي:

« Qu'on essaie tous les systèmes, disais- je ce sont autant d'Européens implantés sur le sol de l'Afrique, autant d'intérêts créés, autant de défenseurs nés de ce sol qui avec le temps deviendra français »<sup>19</sup>

وقد وصف الأراضي التي تم الاستحواذ عليها بالشكل التالي:



« La plaine de la Mitidja cette plaine si fertile, si couverte de magnifique moissons, au moment de la possession de pays, à la porte d'Alger, et attenant au sahel, est aujourd'hui inculte aux trois quarts, n'était il pas par conséquent logique de l'occuper de la metre en culture d'établir des colons avant de les envoyer tous à 40 lienes d'Alger »

## 1- واقع الصحة

لم تكن الصحة بالنسبة للجزائريين أفضل حالا من التعليم والقضاء وغيرها من العناصر المتعلقة بواقعه الاجتماعي، فقد رسم الاحتلال وجوده في الجزائر بالنسبة للمسلمين بمظاهر اجتماعية مأساوية تمثل خاصة في المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة الكثير منهم، وبذلك فإن واقع الصحة بالنسبة للجزائري المسلم كان واقعا متدهورا وسيئا للغاية رغم ما كانت إدارة الاحتلال توفره من مؤسسات استشفائية. لقد كان في الجزائر مع نهاية سنة 1876 ست عشرة (16) مؤسسة استشفائية. وكانت موزعة بالشكل التالي:

1- ولاية الجزائر: 4 مستشفيات (مصطفى، دويرة، منير فيل)، ومرينغو، إضافة إلى بيت (Asile) للمسنين في دويرة.

2- ولاية وهران: أربع مستشفيات وهي: وهران، غيليزان، (Relizane)، معسكر (ST-Denis- du- Sig)، عين تيموشنت (Ain – Temouchent).

3- ولاية قسنطينة: 7 مستشفيات: قسنطينة (Canstantine)، سكيكدة (Philippe ville)، عنابة (Bone)، بجاية (Bougie)، عزابة سوق أهراس (Souk- haras)، وادي العثمانية (Oued- Atmenia) بميلة، الحروش (El-Arrouch) الذي أغلق في 01 جويلية سنة 1876، والملاحظ أن أغلبية هذه المستشفيات تستقبل مرضى عسكريين، وقد تمّ تسجيل 20.005 مريض، وذلك إلى غاية 01 جانفي 1876 منهم 19503 مدني و502 عسكري

بلغ عدد المرضى الإجمالي في المستشفيات سنة 1875، 73276 وعدد الموتى ارتفع إلى 3407، في حين تراجع عدد المرضى سنة 1876 بـ 6446 والموتى بـ 162 شخص، وقد دلّ هذا بالنسبة لإدارة الاحتلال على تحسن الظروف الصحية، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار التزايد المستمر لعدد السكان، غير أنّ الواقع الصحي للجزائريين لم يكن يشهد هذا التحسن، والدليل على ذلك الارتفاع الكبير لعدد الوفيات طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الطبية منها ما قاله الدكتور "بافي Pavé" مفسرا سبب ارتفاع عدد الوفيات في صفوف الجزائريين على أنه: "ليس التيفوس الذي أهلك العرب، ولكن أمراض مترتبة على الجوع" وما قاله الدكتور "فيتال" في عدد من رسائله منها قوله: "إنّه لم يتبق إلاّ الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض، والأهالي يموتون بالجملة في السمنندو والعلمة وعدة جهات أخرى من جراء الكوليرا والتيفوس بسبب المجاعة" وما ذكره أيضا د: "بيربي Prier": "منهكون جوعا، مصابون بنحافة، وبتخلف عميق جدا".

وحسب التقارير كان من بين من يدخل المستشفيات العدد القليل من الجزائريين - إذا ما قارنا عدد الجزائريين بعدد الأوروبيين- ففي سنة 1876 تذكر الإحصاءات رقم 2413 مريضا مسلما فقط ممن دخلوا المستشفيات،

وكان "هانتو" قد عبر عن حيرته من عزوف سكان منطقة زواوة عن التطعيم وعن المستشفيات بشكل عام بقوله: "من الصعب تفسير الأسباب التي تجعل هؤلاء يكرهون التطعيم، فهم يتفادون الحديث عن ذلك، ويقال أن الندب الذي يتركه التطعيم على أيدي آبائهم يظل علامة عبودية أو خضوع لفرنسا، كما يقال أن التطعيم يسبب العقم للنساء وعجز الأبناء عن الإنجاب، وهم يخافونه مثلما يخافون كل شيء يجهلونه أو يخرج عن نطاق تقاليدهم". كما ذكر أيضا أنّ عدد الجزائريين (الأهالي) الذين يدخلون المستشفيات في منطقة زواوة -وهي عينة من الجزائر- قليل مقارنة بالعدد الكبير ممن تحتاج أمراضهم لعلاج طويل، فمن ضمن 10 مرضى الذين يسمح بقبولهم في المستشفى اثنان منهم فقط يبقيان ولا يطلبان المغادرة.

وقد أشار هانتو إلى أمراض تصيب الجزائريين وتحتاج إلى علاج طويل دون أن يذكر هذه الأمراض، مع العلم أنّ الكثير من التقارير الطبية التي كانت ترفع عن الوضع الصحي في الجزائر كانت تشير إلى أمراض أسبابها المجاعة وكذا الأوبئة، هذه الأوبئة التي يضطر الاحتلال إلى مواجهتها خوفا من العدوى التي قد تصيب المستوطنين، وبالمقابل كان الجزائريون المسلمون يعتبرون ما يجدونه من أسباب الراحة (دفع، أكل، نوم، لباس) في المستشفيات عذاب جراء تغيير عاداتهم، فهم لا يفهمون اللغة، ولا يستسيغون الغذاء إذ القرآن يحرم أكل لحم الحيوان غير المذبوح، وفي كل صحن يقدم لهم هو بالنسبة لهم غذاء محرما ما عدا الخبز.

وفي أثناء حديثه عن اللغة وعن كونها سببا من أسباب عدم بقاء الجزائريين في المستشفيات على اعتبار أنّهم لا يفهمون اللغة الفرنسية، أشار هانتو إلى منطقة زواوة وإلى كون ساكنتها لا يفهم اللغة العربية، وهو بذلك يكرس لسياسة كانت دافعا لاهتمامه واهتمام غيره من الباحثين بمنطقة زواوة ألا وهي سياسة التفرقة بين الجنسين العربي والبربري، وزرع الفتنة والتشكيك في هوية هذا الجزائري المسلم.

ومن ناحية أخرى نجده يقع في تناقض واضح من خلال إشارته إلى أنّ المريض الموجود في المستشفى لا يقبل البقاء فيه، وإذا بقي فهو يرفض الطعام على اعتبار أنّ هذا الطعام حرام لأنّه لم يخضع للذبح على الطريقة الإسلامية، والسؤال الذي يطرح هنا هو: أيعقل أن يعادي الزواوي لغة نزل بها القرآن الذي يمجده ويخضع إلى أوامره ونواهيه، ولحل مشكل عزوف الجزائري عن الدخول والبقاء في المستشفيات اقترح هانتو ضرورة إيجاد مستشفيات خاصة بهم للاستفادة من إحسان فرنسا.

بلغ عدد مكاتب الإحسان 22 مكتبا خاصا بإدارة الاحتلال، وهي مكاتب لا تستقبل المسلمين منها 09 مكتبا في الجزائر و07 في وهران، و06 في قسنطينة، وقد تمّ تقديم مساعدات لـ 15435 شخص، وذلك سنة 1876 منهم 4007 فرنسي و5636 ألماني و10 بولونيين و861 مالطي و24 سويسري و407 من جنسيات أخرى و1426 يهودي و1262 مسلما، علما أنّ المسلمين خصص لهم مكتب واحد فقط في الجزائر العاصمة خارج 22 مكتبا المخصصة لغير المسلمين، والملاحظ من هذه الأرقام أنّ عدد المسعفين من المسلمين قليل جدا إذا ما قورنوا بأعداد المسعفين الآخرين مثلا اليهود الذين وصل عددهم إلى 1426 مقابل 1262 مسلما، أو الفرنسيين الذين بلغ عددهم 4007 شخص، رغم أنّ الجزائري المسلم كان يعاني من ظروف لا يمكن أبدا أن تقارن مع غيره ويكفي كمثال لذلك "قانون الأهالي" (Code de L'indigénat)، بالإضافة إلى مقارنتهم بعدد الجزائريين الذي بلغ 4 مليون في السبعينات من القرن 19.

كان مكتب الإغاثة الخاص بالجزائريين والمتواجد في الجزائر العاصمة مكلف بعدة مؤسسات في شكل ملحقات وهي موزعة كما يلي:

- دار للعجزة وذوي الأمراض المزمنة من الجنسين.

- منح موجهة لتعليم أطفال المسلمين الفقراء الصناعة (دون ذكر قيمة المنحة).

- حجرات عمل أو مشاغل للفتيات والعاملات المسلمات يهدف إلى تعويدهن على كسب قوتهن بالعمل.

- قاعة مخصصة كمركز للأطفال الفقراء بين 4-5 سنوات.

- دار للأيتام خاص بأطفال المسلمين اليتامى والأطفال المشردين<sup>20</sup> (abandonnés) وقد لعب الكاردينال لافيغري

دورا مهما في جمع هؤلاء اليتامى في مراكز، حيث سعي إلى تمسيحهم مستغلا في ذلك ظروف الجزائريين ونكباتهم بما فيها خاصة المجاعات ومنها مجاعات 1867-1868.

إنّ هذه المراكز التي خصصت لإسعاف فئة من الجزائريين كانت في الحقيقة ترمي إلى أهداف أقل ما نقول عليها بعيدة عن الدوافع الإنسانية العادية، خاصة وأنّ الواقع يثبت بأنّه يكاد كل الجزائريين - خاصة خلال القرن 19- في حاجة إلى إغاثة، في حين نجد أنّ أغلبية هذه المراكز خصصت للأوروبيين وهم قلة، وخصص للعدد الكبير من الجزائريين مركزا واحدا في الجزائر فقط دون غيرها من العمالات. وقد أشارت الإحصاءات إلى إسعاف 5663 شخص سنة 1876، دون أن ننسى طبعاً الهدف الرئيسي لهذا المركز والمتمثل في سعي الكنيسة لاستغلال ضعف الجزائري المسلم لتمسيحه، وكانت الجوائح التي تصيب الجزائريين فرصة لهؤلاء المبشرين، ومصائب قوم عند قوم فوائد.

## 2- الجوائح وأثارها على الجزائريين (الأهالي)

كان الفقر السمة التي ارتسمت به ملامح المجتمع الجزائري طيلة الوجود الاستعماري غير أن القرن 19 يسمّى حسب الكثير من المؤرخين بعصر الجوائح والآفات. لقد كان المجتمع الجزائري يعاني الفقر وفقدان الثروات بما فيها الثروة الحيوانية التي كانت أهم مصادر عيشه، وكذا الافتقار للأراضي بعد استيلاء المستوطنين على أجزائها في المناطق الشمالية، وكان الوضع أكثر تدهورا في الهضاب والجبال بسبب قلة المنتج ورياءته.

وقد عبّر على ما يعانيه الجزائري السيد غورجيو (Gourgeot) وهو مترجم الإدارة العسكرية بقوله: "إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعة التي يتخبط فيها الجزء الكبير من الأسر من أقصى الجزائر إلى أقصاها"، وهو نفس ما عبّر عنه الأديب الفرنسي الرومانسي "فيكتور هيقو" في قصيدة عنونها بالبؤس، وجاء في جريدة "إلستراسيون" عن البؤس في الجزائر - طبعا في صفوف الجزائريين - ما مفاده: "إنّ ذكر هذه الحالات من البؤس شيء شنيع جدا يمنعنا من أن نلح على هذا الموضوع، والجثث التي تتواجد يوميا في الطرق وبين أشجار الغابات وفي الشوارع، إنّ تلك الجثث الهزيلة النحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أجبر عربنا عليه.

وجاء في تقرير اللجنة الزراعية التي أرسلت إلى الجزائر سنة 1868 ما يلي: "إنّ المساعد المدني (المتصرف) بواد الحمام يخبر بأنّ الفقر قد أصاب عرب هذه القرية منذ الانتفاضة الأخيرة 1864، وحينما قامت المكاتب العربية بمصادرة الدواب، أخذنا كل ما وجدناه، وقد مات العدد الأكبر من هذه الحيوانات بسبب الأتعاب التي أجبرناها على تحملها، ولم يستطع معظم أصحابها أن يتحملوا الأسفار، فتوقفوا في الصحراء، ثم سرعان ما توفيت نساؤهم وأطفالهم إذ بقوا بدون أسباب المعيشة، والعدد القليل من العرب والحيوانات الذي استطاع أن يلتحق بقيبلته وجد الغلات قد أتلّفها الجراد ووقع في فقر شنيع".

ولأجل معرفة أسباب الوضع الذي آل إليه المسلمون الجزائريون يجب العودة إلى سياسات الاحتلال منذ بداياتها، فقد عرفت سنوات 1830، حوالي 184 سلسلة من الأمراض كالحُمى والطاعون، وقد اتبع "بوجو" (Bugeaud) منذ 1840 سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزائي، وقد أصدر في 12 أفريل 1841 قرار ينص على أن كل فرنسي يملك بين 1200 و1500 فرنك يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار

فكانت هذه الإجراءات وغيرها سببا من أسباب كوارث الجزائريين، وكان العهد الإمبراطوري بالنسبة للمسلمين عصر الأوبئة، وقد عرف بالمجاعات والأزمات الاقتصادية، وكذا غزو الجراد الذي كان أشد الأوبئة وطأة على الجزائريين، وهذا ما عبر عنه دوتوكفيل في تقريره للجنة البرلمانية والذي جاء فيه: "إننا حولنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضوية وأكثر جهلا ممّا كان عليه قبل أن نعرفنا". لذلك لم تكن الكوارث الطبيعية والأوبئة مثل الكوليرا والتيفوس العوامل الأساسية لكثرة الوفيات، إنّما هناك عوامل سبقت ذلك أهمها الفقر المدقع، وتدهور الظروف الصحية.

وقد كان نتيجة هذه الكوارث والظروف الاقتصادية والسياسية على المجتمع الجزائري نهاية المجتمع التقليدي، ودلّت على ذلك الهجرات الكبيرة للجائعين إلى المدن الكبرى. وقد عبرت عن هذا الواقع جريدة المؤيد بما يلي: "الفقر

المدقع الضارب أطنابه في الجزائر يشبه في انتشاره الطاعون في بومباي الهندية، وأسباب الفقر الضرائب الباهظة التي تفرض على المواطن، والتي لم تشمل المستوطنين، وقد رافق هذا التدهور الاقتصادي الإخلال بالأمن العام في البلاد".

ومما زاد من وضع الجزائريين سوء استغلال اليهود لظروفهم، وقد عبرت عن ذلك جريدة "المؤيد" في أحد مقالاتها: "الفقر طغى على الجزائريين، واليهود بغوا فيهم، أما الأولى فلكون سائر مواد الرزق قد سدت في وجوههم حتى صاروا يتضوّرون جوعا، ويكادون يهلكون عريا، ويموتون من عدم توفر المساكن الصحية". وقد صرح الجنرال "مونتودون" (Montaudon) في بلاغ للحاكم العام "شانزي" chamzy في 1878: "الأهالي يدفعون فوائد (ربا) لليهود أربعة أضعاف ما يدفعونه في شكل ضرائب لفرنسا"، ثمّ يصف له بؤس الجزائريين مقابل الثراء الفاحش للمرابين اليهود. ولم يكن الجنرال من خلال بلاغه هذا يشفق على الجزائريين، إنما كان يحذر من خطر اليهود على مستقبل فرنسا المسيحية في الجزائر، هذا الخطر الذي سرعان ما سينفجر أواخر القرن 19 في شكل أزمة عرفت بأزمة معاداة السامية سنة 1897.

حسب أجيرون سلسلة الكوارث التي اجتاحت الجزائر كان لا بد لإدارة الاحتلال إعادة النظر في كل ما أنجز منذ 20 سنة، ومن بين هذه الكوارث اجتياح الجراد سنة 1866 والجفاف والمجاعات الرهيبة في 1867 و1868، والتي انتهت بهلاك عدد كبير من الجزائريين جراء الجوع والأوبئة (التيفوس، كوليرا)، ويلاحظ فارق كبير في تحديد عدد الضحايا بين النتائج الرسمية وملاحظات أغلب المقاطعات الإدارية، فمجاعات 1867-1868 اختلفت الإحصاءات التي نشرت فيما يتعلق بها، فبعد صمت كبير نشرت سلطات الاحتلال سنة 1868 وبعد إنكار للمجاعات على وفاة 217000 شخص بسبب الكوليرا، وبعد عقدين ارتفع العدد إلى 500.000 وفاة وقد أشار البعض إلى 300.000 ومن بينهم "أجيرون" وهناك من أشار إلى 600.000 وفاة، واعتبرت لذلك سنوات 1867-1869 سنوات عويصة بسبب الأوبئة والأمراض والمجاعات التي أصابت الجزائريين.

وعموما فقد حصدت الأوبئة أعلى نسبة من الضحايا في المناطق التي كانت المقاومة وأعمال الانتقام قد خربت، ففي 1865-1867 كان هناك القحط وفي 1864-1866 غزو الجراد وفي 1865-1867 وباء الكوليرا وفي 1872 وباء الجدري واستمرت هذه الوضعية طيلة القرن 19 وخلال القرن 20. وكانت الضحايا بالآلاف وأنّ الإدارة لم تتوصل إلى الدقة في إحصاء ذلك، وقد فسّر ذلك بعدم وجود اتصال بين السكان والجهات الإدارية وكذا الصحف.

غير أننا نستطيع أن نفسر التضارب في الأرقام بسعي إدارة الاحتلال إلى إخفاء الأرقام الحقيقية من جهة وحتى بعدم الاكتراث لما يحدث للجزائريين من جهة أخرى، والانشغال بمصلحة المستوطنين وكيفية حمايتهم والحفاظ عليهم خاصة من العدوى، وحالة اللاستقرار التي عرفتها فرنسا داخليا في هذه الفترة، وقد زعزع التحول الاجتماعي قبائل برمتها، وكانت البلدة والمدية آخر نقطتين كان يبلغهما الجوع. حيث كانت إدارة الاحتلال توقف هؤلاء في محتشدات خوفا من زحفهم نحو مناطق إقامة المستوطنين، وقد عبّر أحدهم عن ذلك بما يلي: "أكثر من وباء، إنّه موت مجتمع"

كانت نسبة نمو السكان حسب الإحصاءات الرسمية بين 1856-1861 حوالي 3.5% بمعنى أنّه من المفروض أن يكون عدد الجزائريين سنة 1872 حوالي 4 مليون نسمة، غير أنّ العدد خلال هذه السنة لم يتجاوز 3 مليون نسمة (2.125.000 ن)، وكانت أسباب هذه الكارثة الديموغرافية حسب "جيلالي صاري" تعود إلى عدة عوامل منها الجفاف وغزو الجراد، ورغم أنّ الكثير من المؤرخين الفرنسيين أمثال "شارل أندري جوليان" و"غزافي ياكونو" و"أندري نوشي" قد أرجعوا أسباب هذه الجوائح والكوارث إلى عوامل طبيعية واقتصادية، مع العلم أنّ المستوطنين لم يتضرروا منها، ممّا يفند هذا المسعى وهذا الطرح الذي يفسر أسباب هذه الكوارث.

أظهرت مراسلات ضباط الجيش أنّ من بين أهم أسباب الاستنزاف الديموغرافي كان تلك المجازر الرهيبة التي ارتكبت في حق الجزائريين طيلة القرن 19 وخلال القرن 20، كمجازر أولاد رياح من قبل بيليسي، ومذابح بني مادون بالتنس من طرف "سانت آرنو" (St Arnaud)، وقد عبر هذا الأخير عن عملياته في بني مناصر بقوله: "إننا ندمر، إننا نحرق، ونهيب، إننا نهدم الديار والأشجار"، وقال كذلك "إننا لا نطلق إلّا قليلا من الطلقات النارية، إننا نحرق جميع الدواوير وجميع المدن وجميع الأكواخ. وبذلك فإنّ أكثر الضحايا كان سببها المجازر، ولم يكن الفقر والتكبات فقط، وقد أكّد أخيرا أنّ الفقر لم يكن أصلا مشكلا بالنسبة للجزائري المسلم، والغنى لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي بقوله: "في بلاد الإسلام وفي هذه الجزائر الفقيرة، الفقر لم يكن عيبا، والغنى (Richesse) لم يكن يصنع الفارق الاجتماعي".

وكانت أكثر الأوبئة انتشارا وسببا في هلاك عدد كبير من الجزائريين وباء الكوليرا، وكانت المراكز الصحية والثكنات والسجون بؤرا للعدوى، وكانت نسبة الوفيات جراء وباء الكوليرا تصل إلى 50 وأزيد من 70%. كما أثرت الاضطرابات والتقلبات والثورات على الاقتصاد المعيشي في الأرياف والمدن، وكان ذلك سببا في ارتفاع نسبة الهجرة.

وبقي بذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي متراجعا ومتدهورا، مثلما تميّز بالنقص في الإنتاج وبأزمات حادة مثل أزمة 1877 التي وصفت بالكارثة، خاصة في مناطق الجفاف، وتراجعت القدرة الشرائية وصار المستوى المعيشي متدهورا جدا حيث كانت أسعار الخبز تشهد ارتفاعا نتيجة نقص المادة الأولية كالذقيق وارتفاع أسعاره في المطاحن، وقد حُرِم عدد كبير من الجزائريين من مادة الخبز سنة 1920. وتفاقم الوضع فبلغ دخل 6 مليون فلاح جزائري مسلم حوالي 16 ألف فرنك، بينما كان دخل 22 ألف مستوطن يصل إلى حوالي 9 مليون فرنك، وهذا ما يؤكد العوز الذي أصاب الجزائري المسلم دون غيره. كما أدى عدم وجود صناعة متطورة إلى تضخم نسبة البطالة، وقد ازداد الوضع تأزما باحتكار الأوروبيين لجميع القطاعات وهيمنتهم على أخصب الأراضي التي استعملت فيها الآلة. وعرفت زراعة الكروم وصناعة الخمور انتعاشا كبيرا وتشجيعا واضحا خاصة في الفترة الممتدة من 1897-1898 وإلى غاية 1900، وكان ذلك سببا آخر لانتشار المجاعة في الريف بما فيها الريف الوهراني، ونتج عن ذلك كله تفشي ظاهرة الهجرة .

أشار المؤرخون أيضا إلى تدني أسعار الحبوب في الفترة الممتدة بين 1890-1895، وشهدت عمالة وهران بين 1893-1894 جفافا انعكس على سنة 1898، حيث انخفض الإنتاج وتدهورت الأسعار، وانتشرت المجاعة وسط الجزائريين (الأهالي). وصار الجزائري غير قادر على توفير حاجياته لوقت المصغبة في المطامر مثلما كان يفعل سابقا، كما بقي الجزائري المسلم رغم الظروف التي يعانيها يواجه موظفي الضرائب وربما اليهود، حتى أصبح السكان يبيعون برانسيمهم وخيمهم.

ازداد الوضع سوءاً جراء انتشار البطالة، ولم يكن لهؤلاء الحق في أي مساعدة، والمحظوظ من الجزائريين يشتغل بأجر زهيد جدا لا يتجاوز في أحسن الظروف 05 فرنك وهذا العمل غير مضمون، وكانت هذه الظروف سببا في تحرك بعض الشخصيات لتكوين لجان نجدة الجوع، فقد كونت صحيفة الإقدام (اللجنة الجزائرية لنجدة الأهالي) وجمعت مبالغ هامة وزعتها على الفلاحين الذين تأثروا جراء المجاعة، وفي 1921 أسس المعلم إبراهيم قندوز لجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر، وفي 1925 كلف الأمير خالد صديقه الفرنسي التقدمي "سبيلمان" (Victor Speilman) بإحياء هذه اللجنة من جديد.

يعد شتاء 1908-1909 الذي سبق الحرب العالمية الأولى تاريخ جوائح أصابت الجزائر، وذلك بسبب سوء الإنتاج وهجوم الجراد وارتفاع أسعار الحبوب، والتي وصلت إلى أسعار خيالية حالت دون تمكّن الفرد الجزائري من اقتناء الحبوب، وقد أدى تذبذب الإنتاج وتراجع إنتاج الحبوب إلى ظهور المجاعات في 1905، 1908، 1909، 1912، وكانت

أكثر المناطق تضررا المناطق الفقيرة في الشرق الجزائري، وقد شابهت مجاعة 1909 في شرق وجنوب شرق قسنطينة تلك المجاعة التي وقعت سنة 1867، حيث أنّ السكان أصبحوا يتواجدون بأعداد هائلة عند مداخل المدن، يعانون الجوع والكثير منهم سقطوا ووجدوا أمواتا في الطرقات، وعاد التيفوس للظهور من جديد، وعادت المجاعات بقوة خلال سنوات 1912-1913، بحيث أنّ الفلاحين الذين باعوا الشعير ب 10 فرنك سيشترونه ب 50 فرنك في الشتاء.

كان تفسير هذه المجاعات دائما هو تذبذب المناخ الذي كان أكثر من الواقع الاقتصادي، وحسب أجيرون فإنّ سنوات 1893، 1897، 1920 ستشهد فيها الجزائر سلسلة مجاعات اتبعت بأوبئة قاتلة خاصة منها الكوليرا والتيفوس، وكانت هذه الأزمات تولد لإستقرار الأمني<sup>21</sup>، غير أنّ إدارة الاحتلال كانت تنفي ذلك وتحاول إخفاء الحقائق، والملاحظ أنّ تفسير أسباب المجاعات وإرجاعها إلى الظروف المناخية من قبل الكثير من المؤرخين بما فيهم "أجيرون" يدفعنا إلى التساؤل أليست هذه الظروف هي نفسها التي تأقلم معها الجزائري قبل الاحتلال؟ وكانت الجزائر تعيل فرنسا بحبوبها خاصة وقت الأزمات كمرحلة الثورة الفرنسية 1789؟ لذلك فإنّ الظروف الطبيعية لا يمكن أن تكون لوحدها سببا في الجوائح التي أصابت الجزائريين وأودت بالآلاف منهم، إنّما اجتمعت على الجزائري ظروف وأسباب أخرى أكثر وطأة وبالأخص منها نزع الملكية، ومنع الرعي، وتدهور الظروف الصحية وغيرها، ولا يمكن طبعا لإدارة الاحتلال أن تصرح بهذه الأسباب، وهي التي تزعم جلب الحضارة والتمدن للجزائري.



